



رؤية مستقبلية من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتطوير آليات تنمية وعي المرأة بالعمل التطوعي

عماد فاروق محمد صالح

أستاذ مساعد

قسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

جامعة السلطان قابوس

سلطنة عمان

emadf@squ.edu.om

تاريخ الاستلام: ٢٠١٥/٠٢/١٧

تاريخ القبول للنشر: ٢٠١٥/٠٧/١٤

رؤية مستقبلية من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتطوير آليات تنمية وعي المرأة بالعمل التطوعي

عماد فاروق محمد صالح

مستخلص

حاول هذا البحث الوصول إلى رؤية مستقبلية للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في تطوير آليات تنمية وعي المرأة بالعمل التطوعي، وقد جاء البحث الحالي في أربعة مباحث، اختص الأول بمشكلة البحث وإجراءاته المنهجية، وتناول الثاني مفهوم الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية، وكذلك تناول الإطار النظري للممارسة العامة وعملياتها المهنية. بينما ركز المبحث الثالث على المرأة والعمل التطوعي، متناوياً بعض المفاهيم المحورية، كمفهوم العمل التطوعي ومفهوم الوعي وكذلك مفهوم وعي المرأة بالعمل التطوعي، وتعرض أيضاً للظروف الراهنة وتأثيراتها في العمل التطوعي: كالعولمة، والربيع العربي وفرص التغيير، ومحدودية مشاركة المرأة في العمل التطوعي، واختتم بعرض بعض مجالات مشاركة المرأة في العمل التطوعي. وقد اتبع البحث المنهج الوصفي الذي يعتمد على مدخل الدراسات الوثائقية، ومن ثم تحليل مضمون بعض الدراسات العلمية السابقة. وفي النهاية استخلص المبحث الرابع قدم رؤية مستقبلية للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في تطوير آليات تنمية وعي المرأة بالعمل التطوعي.

كلمات مفتاحية: الممارسة العامة، العمل التطوعي، الوعي، المرأة، الخدمة الاجتماعية.

A Proposed Social Work Generalist Practice Perspective Approach to Developing Mechanisms for Raising Women's Awareness of Voluntary Work

Emad Farouk Saleh

Abstract

This research attempted to access a future vision of generalist practice of social work for developing mechanisms to develop women's awareness of voluntary work. This research came in four sections. The first section included the problem of research, aims, and methodology. The second dealt with the concept of generalist practice of social work, as well as dealing with the theoretical framework of generalist practice and its professional operations. The third section dealt with many concepts such as: voluntary work, awareness, as well as the concept of women's awareness of voluntary work. It also displays the current conditions and their effects on voluntary work such as: globalization, Arab Spring as a chance to change, and the limited participation of women in voluntary work. Finally the paper concluded by presenting of women's participation in some fields of voluntary work.

The research followed the descriptive methodology, which relies on Documentary Approach, and depended on the content analysis method of some of the previous scientific studies.

Finally, the fourth section presented a future vision of generalist practice of social work for developing mechanisms to develop women's awareness of voluntary work.

Keywords: Generalist Practice, Voluntary Work, Awareness, Woman, Social Work.

مقدمة

ما ينسب إلى المؤسسات الأكاديمية المختصة بتعليم الخدمة الاجتماعية، ومدى تركيزها على تدريس المداخل التقليدية مع الإشارات البسيطة إلى بعض المداخل الحديثة، وبصفة خاصة على مستوى الدراسات العليا، ولا يمكن أن نلقي باللوم هنا على المؤسسات الأكاديمية وحدها، فمن ناحية أخرى نجد أن وضع مؤسسات الممارسة المهنية لا يساعدها على التطوير حيث إن معظم مؤسسات الممارسة ما زالت تصر على تطبيق المداخل التقليدية في الخدمة الاجتماعية، ومن ثم فإن محاولات الأكاديميين إحداث تطوير بتدريس وتدريب المداخل الحديثة للطلاب لن يكون له فائدة؛ طالما أن جناح الممارسة الأساسي بالميدان لم يعتمد استخدام هذه المداخل في التعامل مع عملائه بمختلف فئاتهم وأنماطهم.

وهناك أيضا المزيد من العوامل التي تحد من التطور الطبيعي والمنطقي لمهنة الخدمة الاجتماعية لسنا بصدد الحديث عنها، ولكن عرجنا عليها بوصفها مدخلا من خلاله يمكن أن توجد الرؤية المنادية بوجوب التغيير والتطوير في الممارسة المهنية.

وفى ظل ظهور وتنامي الكثير من النظريات الحديثة والاتجاهات والمداخل في الخدمة الاجتماعية بطرقها الثلاث في البلدان الغربية ظهر في ثمانينات القرن الماضي مدخل انتقائي مميز عن كل تلك المداخل، سمي بمدخل الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية، جذب أنظار واهتمام الكثير من الباحثين والأكاديميين في المؤسسات الأكاديمية وفى مجالات الممارسة الميدانية المتعددة، وكان من أهم مميزاته هو عدم التقييد بطريقة أو مدخل أو نظرية معينة، فعلى الأخصائي الاجتماعي- وفق هذا المدخل- أن ينتقي من النظريات والمداخل العلمية ما يشاء، طالما رأى أن ذلك يناسب وحدة العمل (الفرد، الأسرة، الجماعة، المنظمة، المجتمع المحلي)، ويناسب الموقف ويؤدي إلى حل متكامل ومقبول للمشكلة، أو إشباع واف للحاجة أو التخفيف من حدة المعاناة التي تعاني منها وحدة العمل.

إن واحدا من أهم مكامن القوة العظيمة في مهنة الخدمة الاجتماعية ذلك الذي يتمثل في مقدرتها على الاعتراف والاستجابة للتنوع بين مختلف البشر بطرق عديدة من المعرفة والممارسة، وإن الحاجة إلى التنوع لم تذهب بعيدا، وإنما أيضا مطالبة بالتكثيف العملي لتقديم الخدمات الاجتماعية بزيادة الإجراءات العملية في بيئات متنوعة بعيدا عن الإجراءات البيروقراطية للمؤسسات الحكومية (Mcdonald, Catherine: 139: 2003).

ويقتضي البحث في أصول وطبيعة مهنة الخدمة الاجتماعية

جاء البحث الحالي في أربعة مباحث، اختص المبحث الأول بمشكلة البحث وإجراءاته المنهجية، وتناول المبحث الثاني مفهوم الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية، وكذلك تناول الإطار النظري للممارسة العامة وعملياتها المهنية. بينما ركز المبحث الثالث على المرأة والعمل التطوعي، متناولا بعض المفاهيم المحورية كمفهوم العمل التطوعي ومفهوم الوعي وكذلك مفهوم وعي المرأة بالعمل التطوعي، وركز على طرح مفاهيم إجرائية مناسبة لهم، وتعرض أيضا للظروف الراهنة وتأثيراتها على العمل التطوعي: كالعولمة، والربع العربي وفرص التغيير، ومحدودية مشاركة المرأة في العمل التطوعي، واختتم بعرض بعض مجالات مشاركة المرأة في العمل التطوعي.

وأخيرا جاء المبحث الرابع ليستخلص بعض آليات تنمية وعي المرأة بالعمل التطوعي من بعض الدراسات السابقة، ومن ثم حاول تقديم رؤية حول تطوير هذه الآليات من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية، وقد جاءت هذه الآليات على ثلاثة مستويات: آليات على المستوى الأصغر Micro System Level، وآليات على المستوى الأوسط Mezzo System Level، وآليات على المستوى الأكبر Macro System Level، ثم طرح بعض الآليات العامة لتنمية وعي المرأة بالعمل التطوعي. ولتنفيذ هذه الآليات فإن الضرورة فرضت نفسها بوجوب التعرض للدوار المتوقع ممارستها، وكذلك الاستراتيجيات المتوقع تطبيقها من قبل أخصائيي الممارسة العامة. وفى نهاية البحث تم صياغة خاتمة جاء مضمونها ليؤكد الحاجة إلى النظر بامعان في الدور الحالي للجمعيات الأهلية والتطوعية وجوب التفكير في تطويرها وتحديثها.

المبحث الأول

مشكلة البحث وإجراءاته المنهجية

أولاً: المقدمة ومشكلة البحث

تعاني العلوم الاجتماعية في الوطن العربي بصفة عامة ومهنة الخدمة الاجتماعية بصفة خاصة من كثير من المعوقات التي تحد من تطورها وتقدمها. وإن المتتبع لتطور مهنة الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي يستطيع أن يلمس البطء الشديد الذي يتسم به هذا التطور، ومن وجهة نظر الباحث يرى أن هناك عوامل كثيرة تحول دون سير ذلك التطور في مساره الطبيعي، وبالسريعة نفسها التي يسير عليها في الدول الغربية المتقدمة، ومن أهم هذه العوامل

٣- الوصول إلى رؤية مهنية لتطوير آليات تنمية وعي المرأة بالعمل التطوعي.

٤- تحديد الاستراتيجيات المهنية والأدوار التي يفترض القيام بها من قبل مختصي الممارسة العامة لتطبيق هذه الآليات.

ثالثاً: تساؤلات البحث

يحاول البحث الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي «ما الرؤية المستقبلية من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتطوير آليات تنمية وعي المرأة بالعمل التطوعي؟» وللإجابة بشكل دقيق عن ذلك التساؤل فإننا نحاول الإجابة عن التساؤلات الفرعية الآتية:

١- ما واقع العمل التطوعي في المجتمع العربي بصفة عامة والمصري بصفة خاصة، وتحديد العوامل والمتغيرات المؤثرة فيه؟

٢- ما واقع مشاركة المرأة في الأعمال التطوعية على المستوى المحلي والعربي والدولي، ومجالات المشاركة التطوعية المتاحة لها؟

٣- ما الرؤية المهنية المستقبلية لتطوير آليات تنمية وعي المرأة بالعمل التطوعي؟

٤- ما الاستراتيجيات المهنية والأدوار التي يفترض القيام بها من قبل مختصي الممارسة العامة لتطبيق هذه الآليات؟

رابعاً: المفاهيم الرئيسة للبحث

١- مفهوم الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية.

٢- مفهوم العمل التطوعي.

٣- مفهوم وعي المرأة بالعمل التطوعي.

خامساً: الاستراتيجية المنهجية للبحث

يرى الباحث أن الاستراتيجية المنهجية للبحث الحالي تتمثل فيما يأتي:

نوع البحث: يُعد هذا البحث من البحوث المرجعية التي تحاول وصف الواقع الحاضر لآليات الممارسة المهنية من خلال الاطلاع على بعض الكتابات والأدبيات النظرية، وكذلك ما توصلت إليه نتائج الدراسات المهمة بالممارسة العامة في مجال العمل التطوعي، وتحديد تلك التي اهتمت بوعي المرأة ومشاركتها في هذا المجال.

بوصفها إحدى المهن الإنسانية الوصول إلى فهم أعمق حول علاقة المهنة بالمجتمع ومشكلاته وأساقه كافة، من ثم وجب على الباحثين والمختصين السعي دائماً لإدراك الرسالة الحقيقية للمهنة وفلسفتها، مع الوضع في الاعتبار أن أي رؤية مستقبلية تسعى لتطوير الوضع المهني وجب عليها الاستفادة من التراث المعرفي المتراكم والتجارب السابقة للمهنة وممارستها، بالإضافة إلى التركيز على الاتجاهات والنظريات الحديثة المتنامية باستمرار، وكيفية توظيف هذا وذلك من أجل تقديم خدمة اجتماعية متميزة ومؤثرة في الأساق المجتمعية كافة بشكل أكثر وأفضل عن ذي قبل.

وتُعد مهنة الخدمة الاجتماعية من أبرز المهن التي تنشط لتتناول كافة جوانب الحياة الإنسانية ومجالاتها المتعددة، كالمجال المدرسي والصحي والعمالي والتنموي... إلخ، ومن بين هذه المجالات مجال العمل التطوعي، الذي يوصف بأنه ذو أهمية خاصة في الخدمة الاجتماعية، فالعلاقة الوثيقة التي ربطت المهنة بالمؤسسات التطوعية منذ نشأتها تحتم ذلك، وإن أوجه التلاقي الشديد بين المهنة والعمل التطوعي تزيد الاهتمام.

ولاهتمام مهنة الخدمة الاجتماعية بالعمل التطوعي جوانب متعددة تتمثل في: الاهتمام بالجوانب البحثية (الدراسات والبحوث الميدانية)، وكذلك الاهتمام بتعبئة الطاقات البشرية وتوعيتها وتدريبها (مجال التدريب)، وكذلك الاهتمام بالإدارة والتنمية البشرية للمتطوعين والمتطوعات، وكذلك للمؤسسات العاملة في مجال العمل التطوعي (الإدارة والتنمية). ومن ثم يمكن أن تتبلور مشكلة البحث الحالي في محاولة التوصل إلى رؤية مستقبلية من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتطوير آليات تنمية وعي المرأة بالعمل التطوعي.

ثانياً: أهداف البحث

هدف البحث الحالي إلى تحقيق هدف رئيس تمثل في «التوصل إلى رؤية مستقبلية من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتطوير آليات تنمية وعي المرأة بالعمل التطوعي». ولتحقيق هذا الهدف العام فإننا نرى وجوب تفريعه إلى الأهداف الفرعية الآتية:-

١- تعرف واقع العمل التطوعي في المجتمع العربي بصفة عامة والمصري بصفة خاصة، وتحديد العوامل والمتغيرات المؤثرة فيه.

٢- تعرف واقع مشاركة المرأة في الأعمال التطوعية على المستوى المحلي والعربي والدولي، ومجالات المشاركة التطوعية المتاحة لها.

الأساسية، في حين ركز القسم الثاني على المداخل المحدثة للتأثير والتدخل، وُختم الفصل باستعراض العمليات المهنية للممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية.

أولاً: مفهوم الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية

يستخدم مصطلح Generalist Practice في اللغة الإنجليزية ليشير إلى الممارسة العامة، وهو يتكون من كلمتين الأولى "Generalist"، وتشير إلى "A person who knows something about a lot of subjects"، بمعنى الشخص الذي يعرف شيئاً ما عن موضوعات متعددة، وتمثلت الثانية في "Practice"، وتشير إلى "To do something again and again in order to become better at it" وتعني القيام بالشيء مراراً وتكراراً من أجل أن تصبح أفضل في ذلك. (Merriam Webster online, 2013)

وينظر إلى الممارسة العامة بوصفها إطاراً واسعاً من الأساليب والأدوار والمهارات المهنية المطبقة لإحداث التغيير المخطط في مجالات الممارسة المتعددة. وإن الإعداد وفقاً لمدخل الممارسة العامة يقتضي الاعتماد على الأساس المعرفي المبني على التجريب، وكذلك على منظور الأنساق الاجتماعية والمنظور البيئي ومنظور نقاط القوة؛ لدعم التمكين وحق تقرير المصير لأنساق ومستويات العمل المتعددة.

ويتعامل مدخل الممارسة العامة مع كل من الاهتمامات الخاصة والمشكلات العامة، وتعتمد الممارسة العامة على قيم الخدمة الاجتماعية وميثاقها الأخلاقي في سعيها لدعم التنوع والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز على الناس المعرضين للخطر (Populations-at-Risk). (Jack L. Stokes, Southeast Missouri State University) وهذا يتفق تماماً مع منظور الجمعية الأمريكية للمختصين الاجتماعيين NASW الذي يؤكد أن المهمة الأولى لمهنة الخدمة الاجتماعية تتمثل في تعزيز الرفاهية الاجتماعية والمساعدة على إشباع الاحتياجات الإنسانية الأساسية لكل الناس، مع الاهتمام بصفة خاصة باحتياجات الناس وتمكينهم، وبخاصة الضعفاء والمظلومين، وأولئك الذين يعانون من الفقر، وتاريخياً تميزت الخدمة الاجتماعية بأنها المهنة التي اهتمت بالإنسان في سياق بينته الاجتماعية ورفاهيته بالمجتمع. ويتمثل الاهتمام الأساس للمهنة في التركيز على العوامل والقوى البيئية التي تخلق المشكلات المعيشية وتسهم في علاجها. وإن نشأة مهنة الخدمة الاجتماعية تدل على ارتباطها في الأساس بجذور قوية بنظام من القيم الإنسانية، تلك المنظومة القيمية التي تبنها المختصون

منهج البحث: المنهج الوصفي الذي يعتمد على مدخل الدراسات الوثائقية Documentary Approach.

أدوات البحث: تتمثل أدوات البحث الحالي في أدوات البحث المكتبي.

مجالات البحث: سوف يقوم الباحث بمحاولة الاطلاع على بعض الكتابات والأدبيات النظرية التي اهتمت بالممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية، وكذلك تلك التي اهتمت بالعمل التطوعي في مصر أو في العالم العربي أو على المستوى الدولي، وكذلك الاطلاع على الآليات التي توصلت إليها نتائج الدراسات السابقة المهتمة بتطوير آليات الممارسة العامة في مجال العمل التطوعي.

المبحث الثاني

الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية

مقدمة

تعد الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية Generalist Practice من أهم نتائج التطورات الحديثة التي شملت مهنة الخدمة الاجتماعية، والتي باتت جزءاً أصيلاً من برامج التعليم والإعداد الموجهة لإعداد المختصين. ويحاول الباحث من خلال المبحث الحالي توضيح ما المقصود بمفهوم الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية، وما خطوات التدخل المهني باستخدام نموذج الممارسة العامة؟

ومن ثم سوف نتناول مفهوم الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية والتعرض له من الناحية اللغوية والاصطلاحية، وكيف نشأ هذا المفهوم في سبعينات القرن الماضي وتطور بشكل سريع في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم انتقل إلى غيرها من الدول وبخاصة الدول العربية، وقد حاول الباحث من خلال هذا المبحث أن يبين الميزات التي تميز الممارسة العامة بوصفها نموذجاً حديثاً في الممارسة عن غيرها من الطرق والمداخل التقليدية الأخرى، كذلك تناول المبحث الإطار النظري للممارسة العامة؛ إذ أكد الباحث وجود أطر نظرية ينطلق منها الممارس العام في الخدمة الاجتماعية عند قيامه بمساعدة أنساق العملاء على اختلافهم وتنوعهم، وبين كيف أن الإطار النظري للممارسة العامة ينطلق من القاعدة المعرفية والعلمية المكونة من النظريات الأساسية والمداخل العلمية التي يتعلمها ويتدرب عليها الممارس العام أثناء مرحلة الإعداد المهني، وقد قسم الإطار النظري إلى قسمين ركز الأول على النظريات والمداخل

قدرة العميل على طلب أو استخدام المساعدة تكون متأثرة بالاتجاهات الثقافية تجاه تلقي المساعدة. وأيضا خبرة العميل السابقة في تلقي المساعدة وكذلك الضغوط والقيود البيئية يكون لها تأثيرها في المساعدة المقدمة، ومن المهم بالنسبة للممارس العام أن يفهم كيف أن الاتجاهات المتعلقة بالبحث عن المساعدة وتلقيها تؤثر في قدرة العميل وأدائه في موقف المساعدة.

إن فهم الوظائف الماضية والحالية للعميل والعوامل المتعددة التي تؤثر فيها تُعد مهارة أساسية للمختص الاجتماعي، وغالبا ما يتم الفهم من خلال دراسة التاريخ الاجتماعي، وإن العوامل المهمة التي يجب أن تأخذ في الاعتبار تتمثل في كيفية أداء العميل للأدوار الحيوية في حياته: العمل والزواج والأمومة والأبوة، وكيف أن التنوع الإنساني يؤثر في الأداء الاجتماعي للفرد. ودافعية العميل لطلب المساعدة تتوقف على مدى ودرجة الأزمة والضغوط التي يعاني منها العميل، وكذلك فإن عملية الفهم تمتد لتشمل فهم أنساق العميل المتعددة.

وأخيرا فإن الأهمية الرئيسية تتمثل في فهم دور الممارس العام في العمل مع نسق العميل، ذلك النسق الذي يتضمن أيا من: الأفراد والأسر والجماعات والمنظمات والمجتمعات المحلية، وهذا يؤكد أن فهم نسق العميل له أهمية محورية عند القيام بتكوين علاقة مهنية معه (Louise C. Johnson & Stephen J. Yanca 2007: 125).

ويرى "أبو المعاطي" أن الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية هي أحد اتجاهات الممارسة المهنية، الذي يركز فيه المختص على المشكلات والحاجات الإنسانية، من خلال مجموعة منظمة من خطوات التدخل المهني لحل المشكلة بالتركيز على جميع الأنساق سواء كان نسق التعامل فردا أو أسرة أو جماعة أو مجتمعا، ويمثل اتجاها تفاعليا للممارسة يبتعد عن النمط التقليدي لتفضيل المؤسسة تطبيق طريقة محددة للخدمة الاجتماعية (أبو المعاطي، ماهر علي، ٢٠٠٣: ١٣٥).

ويشير "Barker1999" إلى أن الممارس العام هو الذي يكتسب معارف ومهارات الممارسة على نطاق كبير، مع عدم الارتباط بإطار نظري محدد أو طريقة بعينها، إذ يفترض أن يقوم بعملية تقدير المشكلة والبحث عن الحلول المناسبة لها بصورة شاملة وتكاملية، تتضمن كل الأنساق التي تتداخل في المشكلة. كما أن المبدأ الأساس الذي تقوم عليه فكرة الممارسة العامة هو الاعتماد على المفهوم الانتقائي Eclectic Perspective في التدخل

الاجتماعيون عبر التاريخ المهني في سعيهم لتحقيق الأغراض الفريدة التالية: الخدمات، العدالة الاجتماعية، وكرامة وقيمة الإنسان، وأهمية العلاقات الإنسانية، والنزاهة، والكفاءة (James J. Kelly et al 2010: 27).

ويحدد أيضا برنامج الدراسة لمرحلة البكالوريوس في الخدمة الاجتماعية في جامعة West Chester University على سبيل المثال، الممارسة العامة بأنها ممارسة تعتمد بشكل أساس على قاعدة من الأدبيات الليبرالية Liberal Arts Foundation المطورة من الأساس المعرفي الأصيل والمتكامل للخدمة الاجتماعية مع مزجها بقيم المهنة.

وفى دراسة حديثة مطبقة على بعض مختصي الممارسة العامة قام بها (McMahon's 1994) استنتج أن الممارسة العامة المتقدمة ما هي إلا نموذج ناشئ من الإدراك الكوني والمنهجية المتكاملة التي تعزز الالتزام والثقة والكفاءة لدى الأخصائيين الاجتماعيين؛ ليتمكنوا من مواجهة المشكلات والقضايا المستجدة ونحن على مشارف الألفية الثالثة (Francine J. Vecchiolla et al 2001: 96).

ومن هذا التأصيل لمفهوم الممارسة العامة فإن مختصي الممارسة العامة يستفيدون من عمليات حل المشكلات بطريقة مهنية في تأكيد المشاركة والتقييم وممارسة دور الوسيط والمدافعة^(١) والإرشاد والتنظيم نيابة عن العملاء وأنساقهم. ويعمل أيضا مختصو الممارسة العامة مع الأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات المحلية والمنظمات في مجالات الخدمة الاجتماعية المتعددة، وفى النهاية فإنهم يقيمون نتائج الخدمات حتى يستمروا في إجراء التحسين للخدمات المقدمة؛ لكي تصبح أكثر ملائمة لاحتياجات العملاء.

ويسترشد مختصو الممارسة العامة بالميثاق الأخلاقي لـ NASW، ويلتزمون كذلك بتحسين أوضاع الأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات المحلية والمنظمات ودعم حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية في العالم.⁽²⁾ (West Chester University 2013) ويستمر منهج الممارسة العامة في تقديم نظريات الأنساق متجسدة في التقييم والتدخل، ويضع هذا المنهج الممارس في إطار نسق التساؤل، كيف يمكن أن أحدث التغيير في النسق؟ وفى هذه الحالة فإن الموقف الافتراضي يجبر العميل على الخضوع للإحالات، على أمل أن واحدا أو أكثر من جهود التغيير يمكن أن يستفيد نسق العميل منها (Gergen 2009: 378).

ويجب أن يدرك الممارس العام أن العميل ما هو إلا فرد أو نسق اجتماعي يطلب المساعدة أو يستقبل الخدمة منه. وإن

للماجستير تغطي معظم الولايات الأمريكية (CSWE 2006). وبسبب أن الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية تعد مجالاً ناشئاً ومنتامياً في تعليم الخدمة الاجتماعية، فإن المناقشة تكون مطلوبة لتحديد ومعالجة مآزق التعريف وتحديد المناهج والمفاهيم ذات الصلة وتوفير المناهج وثيقة الصلة. ويوجد افتراض واسع أن المناطق الريفية بمواردها المحدودة وطابعها الفريد ستستفيد من ممارسة مختصي الممارسة العامة المتقدمة، أولئك المختصون الذين يرتدون قبعات كثيرة - كناية عن النماذج والنظريات المتعددة - يمكن تغييرها في كثير من الأحيان استجابة لاختلافات العملاء واحتياجات المجتمعات المحلية (Melissa R. Lavit 2009).

لقد لوحظ وجود نمو لافت للنظر في الممارسة العامة حيث ارتبطت تقليدياً بالمناطق الريفية والحدودية، في حين وجدت بعض البرامج في المناطق الحضرية والمدن الكبرى، وفي الواقع يوجد عدد قليل من برامج الممارسة العامة المتقدمة تشمل المجتمعات الريفية والحدودية في مهامها، وبالرغم من الاختلافات الإقليمية والديموجرافية في كثير من المناطق إلا أن برامج الممارسة العامة المتقدمة كانت أكثر حظاً ليتم اعتمادها في الآونة الأخيرة (CSWE: 2004).

أما في الوطن العربي فلم تلق الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية كاتجاه جديد للممارسة نفس الاهتمام الذي وجدته في الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب الكثير من العوامل والأسباب التي تم الحديث عنها في مقدمة البحث، ففي حدود علم الباحث لم يقدم على الكتابة في مجال الممارسة العامة إلا عدد قليل من أساتذة الخدمة الاجتماعية في جمهورية مصر العربية، ولا يمكن أيضاً إنكار وجود شيء من الاهتمام في بعض الدول الخليجية كالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في الاهتمام بهذا المجال الجديد.

ثانياً: الإطار النظري للممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية

Theoretical Framework of Generalist Practice of Social Work.

يرى الباحث أنه من الأهمية تأكيد وجود أطر نظرية ينطلق منها الممارس العام في الخدمة الاجتماعية عند قيامه بممارساته المهنية وفق منظور الممارسة العامة. تتمثل هذه الأطر في مجموعة من النظريات والمفاهيم التي تشكل القاعدة الأساسية التي زودت مفهوم الممارسة العامة بالفروض العلمية والمفاهيم، التي تساعد على الفهم

المهني، والذي يقوم على أساس إتاحة الفرصة للمختص الاجتماعي ليختار ما يراه مناسباً للعميل بمستوياته المختلفة (فرد، جماعة، مجتمع محلي، مؤسسة) من أساليب مهنية قائمة على المداخل والنظريات العلمية المختلفة المتوافرة لديه، ذلك أن النماذج والنظريات التي تعتمد عليها الممارسة العامة تختلف فيما بينها في كثير من الجوانب مثل: أهداف التدخل، ونوعية الأساليب، وطرق التقدير، ومدة التدخل... إلخ، وهذه التنوعات والاختلافات قد تفيد المختص كثيراً عند تعامله مع المشكلات المتنوعة للعملاء (سليمان، حسين حسن وآخرون، (٢) ٢٠٠٥: ٢٥-٢٦).

وقد أكدت الموسوعة البريطانية للخدمة الاجتماعية (لندن ١٩٩٥) وجود اتفاق على العناصر الأساسية للممارسة العامة، حيث لوحظ وجود اتفاق مفاهيمي على الطرق الرئيسية للمهنة والمداخل متعددة المستويات، هذا الاتفاق يقوم على الاختيار الانتقائي من الأساس النظري، والحاجة الضرورية للتدخل بين رؤية المهنة للقضايا الخاصة واهتمامات العدالة الاجتماعية. ومع ذلك فبالرغم من أن الأدبيات تنظر إلى الممارسة العامة بوصفها تشكل الأساس المفاهيمي لمهنة الخدمة الاجتماعية، فإن المهنة ذاتها ما زالت تدافع عن مفهوم الممارسة العامة المتقدمة، فمن جهة توجد وجهة نظر تؤكد أن المناهج الدراسية للممارسة العامة قد صيغت بطريقة تناسب طلاب المرحلة الجامعية الأولى (BSW)، أو تناسب طلاب السنة التمهيدية الأولى للماجستير (MSW) مع مناهج أكثر تخصصاً لطلاب السنة الثانية التخصصية، ومن جهة أخرى نجد أن هذه الرؤية الأخيرة تم مجابتهها بانتقاد شديد، وبخاصة من جانب (Gibbs, Locke and Lohmann 1990) اللذين اقترحا ضرورة تدريس منهج متكامل للممارسة العامة خلال الدراسات العليا فقط (Francine J. Vecchiolla et al 2001: 94-95).

وللوقوف على مدى انتشار الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية على المستوى الدولي وتحديدًا في الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن القول إنه من خلال استعراض ملخص البيانات الوارد من مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية بالولايات المتحدة الأمريكية CSWE نجد أنه يشير إلى أن الممارسة العامة هي المنطقة الأكثر والأسرع تطوراً ونمواً؛ بسبب تركيز برامج الدراسات العليا، وبخاصة مرحلة الماجستير (MSW) في الولايات المتحدة عليها، ففي عام ٢٠٠٠ كان هناك ما يقرب من ١٠ برامج لدراسة الماجستير تتبنى اتجاه الممارسة العامة، بينما في عام ٢٠٠٦ وصل العدد إلى ما يزيد على ثلاثين برنامجاً

القسم الأول: نظريات ومداخل أساسية

تشكل هذه النظريات الإطار النظري التطبيقي للتدخل المهني في الممارسة العامة من حيث تحديد أنساق العملاء وطبيعة المشكلات التي يتعامل معها "الممارس العام"، وتفسير السلوك الإنساني والعلاقات بين الأشخاص والجماعات، وبين الجماعات مع بعضها، والعلاقة بين الإنسان وبيئته، وطبيعة التفاعل المستمر بينهما. ونجد أن أهم هذه النظريات تتمثل في: النظرية العامة لأنساق System Theory، ونظرية الأنساق البيئية Ecological System Theory، والنموذج النسقي الأيكولوجي Ecological Prospective System، ومنظور تمكين العميل Empowerment Prospective System.

القسم الثاني: نظريات تهتم بالتدخل والتأثير

على الرغم من قدرة النظريات السابقة على وصف وتفسير السلوك الإنساني إلا أنها لا توفر الأساليب الفنية والخطوات الضرورية لحل مشكلات الناس وإشباع حاجاتهم؛ لذا كان من الضروري الاستفادة من النظريات والاتجاهات التي توفر للممارسين الأساليب الفنية الضرورية والإجراءات والخطوات العملية للتعامل بفاعلية مع المشكلات المتنوعة للعملاء. ومن هذه النظريات والاتجاهات نجد: النظرية السلوكية والعلاج الإدراكي والمعرفي والعلاج بالواقع والعلاج الأسري والعلاج الجمعي ونظريات العمل الاجتماعي وغيرها من نظريات ومداخل التدخل المهني الأخرى (سليمان، حسين حسن وآخرون، (٢) ٢٠٠٥: ٤٢-٤٤).

ثالثاً: العمليات المهنية للممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية

تشير كل من «Ashman & Grafton» في كتابهما المعنون بـ "Understanding Generalist Practice" إلى أن نموذج التدخل في الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية (GIM) يتميز بأربعة خصائص رئيسية، تتمثل الأولى في أن النموذج قائم على المعرفة والمهارات والقيم التي تعكس الطبيعة الفريدة لمهنة الخدمة الاجتماعية، والثانية في أن هذا النموذج موجه أساساً نحو حل المشكلات التي لا تتضمن فقط الأفراد، ولكن تتضمن أيضاً الجماعات والمنظمات، حتى بعض السياسات الاجتماعية الرئيسية، وبعبارة أخرى أن النموذج يتضمن أنساق: الميكرو والميزو والماكرو (Micro- Mezzo- Macro) كأنساق للتغيير.

الواقعي لطبيعة الظواهر الاجتماعية وطبيعة التفاعلات التي تتم بين العوامل والأنساق التي تشترك في عملية التأثير في هذه المشكلات، وبشكل عام تؤكد بعض المدارس الحديثة في الخدمة الاجتماعية ضرورة وجود حقائق أو فروض علمية تم اختبارها؛ لتدعم أي قرار أو نشاط يقوم به المختص في إطار قيامه بالعمل مع نسق العميل، حيث يجب إلا تعتمد ممارسات المختص وأنشطته على مجموعة من الاجتهادات أو التوقعات أو التصورات الذاتية التي لم يتم اختبارها أو إثبات مصداقيتها (سليمان، حسين حسن وآخرون، (٢) ٢٠٠٥: ٤١).

إن الممارسة العامة في حقيقتها لا تقوم على تبني نظرية أو اتجاه أو مدخل بعينه، ولكنها تقوم على التنوع والانتقاء، ومن ثم لا يمكن الجزم بوجود أطر نظرية ثابتة ومحددة تقوم على أساسها الممارسة العامة، ولكن يمكن القول إن هناك مجموعة من الأطر النظرية الأساسية التي يمكن أن تضاف إليها أطر أخرى إذا ما رأى الممارس العام أن هناك أهمية لذلك. ولكن اختيار الممارس العام لهذا الإطار النظري أو ذاك؛ يكون وفقاً للاجتهادات المبنية والقائمة على أسس وقواعد علمية.

وخلاصة القول إن الإطار النظري للممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية يتكون من القاعدة العلمية والمعرفية المكونة من النظريات الأساسية والمداخل العلمية التي يتعلمها ويتدرب عليها الممارس العام أثناء مرحلة الإعداد المهني، وفي هذا الإطار يشير "سليمان وزملاؤه" إلى أن الإطار النظري للممارسة العامة يتسع ليشمل ما يأتي:

- ١- النظريات والمداخل الأساسية التي تشكل القاعدة العلمية لمفهوم الممارسة العامة.
 - ٢- نموذج النسق الأيكولوجي ومفاهيمه وارتباطه بممارسات الخدمة الاجتماعية.
 - ٣- نظرية الأنساق والمنظور البيئي ومدى مساهمتها في تحليل وفهم الأنساق الاجتماعية.
 - ٤- نظرية الفرد في المجتمع ونظرية الأزمة ومفاهيمها الأساسية.
 - ٥- مفهوم القوى ومفهوم التمكين والنظرة الحديثة لممارسة الخدمة الاجتماعية.
- وتقسم نظريات الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية إلى نوعين من النظريات:

العملية الأولى: التقدير Assessment، وفي هذه العملية يهتم مختصو الممارسة العامة بمساعدة نسق العميل (فرد، أسرة، جماعة، منظمة، مجتمع) على تعرف طبيعة الموقف أو المشكلة وتحديدتها والإلمام بكافة جوانبها وعواملها المؤثرة فيها، وكيف تفاعلت هذه العوامل وأدت إلى حدوث الموقف الإشكالي الذي يعاني منه نسق العميل.

العملية الثانية: التخطيط Planning، يُعد التخطيط العملية الثانية من عمليات نموذج التدخل المهني للممارسة العامة، ويلي عملية التقدير مباشرة، فإذا كانت عملية التقدير تهتم في الأساس بجمع المعلومات المتعلقة بنسق العميل والموقف الإشكالي... إلخ فإن الممارس العام يجب أن يسأل نفسه: ما العمل بكل هذه المعلومات؟ فلا بد من توظيفها واستخدامها، وهذا لن يتأتى إلا بعد القيام بالتحليل والتنظيم والتبويب؛ حتى يتمكن من تحديد المشكلة بدقة، ثم القيام بتحديد ووضع أولويات العمل اللاحقة وفق الأسس العلمية، ثم الوصول إلى تحديد مجموعة من الأهداف الإجرائية التي سوف يسعى كل من الممارس العام ونسق العميل إلى العمل على تحقيقها.

العملية الثالثة: التدخل Intervention، وفيه يقوم الممارس العام بانتقاء أنسب المداخل أو النماذج أو الأساليب المهنية التي يرى أنها مناسبة للعمل وتطبيقها؛ لإنجاز الأهداف الإجرائية التي تم الاتفاق عليها في العملية السابقة.

العملية الرابعة: التقييم Evaluation، وفي هذه العملية يتم تحديد مدى الإنجاز الذي تم الوصول إليه من خلال العمل وفق العمليات المهنية السابقة، أي القيام بالمقارنة بين ما تم التخطيط له ووضعه من أهداف وما تم الوصول إليه وتحقيقه بالفعل.

العملية الخامسة: الإنهاء Termination، يتم التفكير في القيام بهذه العملية عندما يدرك الممارس العام أن هناك تغييرا إيجابيا في الموقف الإشكالي قد حدث بالفعل، بمعنى أن الأهداف التي تم وضعها أثناء عملية التخطيط قد تحققت بالفعل.

العملية السادسة: المتابعة Following Up، ويتمثل الغرض من عملية المتابعة في التأكد من أن قدرة نسق العميل في المحافظة على التغيير المتحقق، أو أن هناك إمكانية لإحالة نسق العميل أو فتح قنوات اتصال بينه وبين مؤسسات متعددة في المجتمع لتحسين الوضع أو إحداث تغييرات إيجابية إضافية على نسق العميل، وتتضمن أيضا عملية المتابعة إعادة التقييم ووقف استمرارية الاتصال بنسق العميل.

وتتمثل الخاصية الثالثة في أن مدخل الممارسة العامة يفترض أن أي مشكلة يمكن تحليلها عمليا والتحكم فيها من خلال مدى واسع من المفاهيم النظرية، وأخيرا فإن الخاصية الرابعة تتمثل في أن النموذج يستخدم طريقة محددة لعملية حل المشكلة تلك التي تتمتع بقدر هائل من المرونة اللامحدودة في التطبيق.

وتملك مهنة الخدمة الاجتماعية أساسا معرفيا متقدما ومتطورا، كما تبين الكتابات والبحوث كيف أن الأخصائيين الاجتماعيين يمكن أن يكونوا أكثر فاعلية في مساعدة الناس على حل مشكلاتهم. وإضافة إلى ذلك فإنه لا يمكن أن ننكر أن هناك استعارة لكثير من المعارف من علوم ومجالات أخرى مثل علم النفس وعلم الاجتماع... إلخ، ومن ثم يطبق المختصون الاجتماعيون هذه المعارف في مواقف الممارسة المهنية المتعددة.

وتتضمن هذه المعارف فهم ديناميات المواقف التي يمر بها الناس، وإدراك المهارات التي تميز العمل في مواقف محددة، إننا نؤكد أن مختصي الممارسة العامة في حاجة إلى قاعدة معرفية متسعة؛ لأنه مطلوب منهم مساعدة الناس ليحلوا مشكلات عديدة ومتنوعة (Karen K. Krist- Ashman & Grafton H.Hull.Jr 1994 :9).

ويمارس مختصو الممارسة العامة عملهم مع أنساق العملاء: الأفراد والأسر والجماعات والمنظمات والمجتمعات المحلية من خلال القيام بمجموعة من العمليات المهنية. وتختلف هذه العمليات في مسمياتها عن العمليات التي تمارس في إطار الخدمة الاجتماعية التقليدية. وقد توصل خبراء الممارسة العامة إلى هذه العمليات وتم الاصطلاح عليها في ضوء الأهداف التي تحققها كل عملية، وهذه العمليات لا تعد عمليات منفصلة عن بعضها، وإنما تتم بالتناسق وتداخل وتكامل بعضها مع بعض.

ومرة أخرى تؤكد كل من "Ashman & Grafton" أن نموذج التدخل في الممارسة العامة يعتمد على مدخل حل المشكلة، والمشكلة يمكن أن تحدد بوصفها سؤالا معقدا ومضطربا أو مصدرا للحيرة والضغوط والانعاج. وبغض النظر عن نوعية المشكلة فإن عمليات حل المشكلة تتضمن ست عمليات أو خطوات رئيسة تتمثل في: التقدير، التخطيط، التدخل، التقييم، الإنهاء، المتابعة (Karen K. Krist-Ashman & Grafton H.Hull.Jr1994 :25-39). وهذه العمليات توصف بأنها متداخلة في جزئياتها متتالية في كليتها.

المبحث الثالث

المرأة والعمل التطوعي

مقدمة

يتبرع به الشخص من ذات نفسه مما لا يلزم فرضه، جاء في لسان العرب لابن منظور «أن التطوع بالشيء يعني التبرع، والمتطوع والمطوع والتطوع مصدر من الفعل «طوع» ومنه تطوع ومعناه لان، وتكلف الطاعة وتنفل أي قام بالعبادة طائعا مختارا دون أن تكون فرضا من الله تعالى عليه» (ابن منظور ١٩٩٩ : ٢١٩-٢٢٢). وقد ورد حول مادة «طوع» بالمعجم الوسيط، أن تطوع بمعنى لان، وتكلف الطاعة وتنفل: أي قام بالعبادة طائعا مختارا دون أن تكون فرضا لله. وفي التنزيل العزيز «أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ» (سورة البقرة، الآية: ١٨٤). والمطوع: المتطوع، وفي التنزيل العزيز «الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» (سورة التوبة، الآية: ٧٩)، أي من يتطوع للجهاد ونحوه (اللغة العربية، مجمع: ٢٠٠٨).

وقد ورد في معجم «Webster» أن التطوع "Voluntary as Adjective" وفق علم دراسة أصول الكلمات استخدم في الإنجليزية في العصور الوسطى، وتحديدًا في القرن الرابع عشر، وذلك من خلال التلاقي الأنجلو- فرنسي حيث انبثق المصطلح من "Volontarie" بينما كان أصل المصطلح في اللغة اللاتينية "Voluntarius". ويشير المعجم السابق إلى خصائص المصطلح:-

- عمل منبثق من إرادة الفرد أو من داخله أو بناء على اختياره.
- لا يقف عند حد منطلق التدخل فقط.
- ينبغي توفر عزم النية أو القصد، وهو عمل متصل بإرادة الفرد.
- يشترط امتلاك القوة أو الاختيار الحر ويكون مصحوبا بعمل.
- الفعل أو العمل يكون باختيار الفرد بلا مقابل مادي أو إجبار قانوني (Merriam Webster online 2013).

وقد عرف Barker التطوع أنه تلك الحركات التي ينفذها أفراد أو جماعات دون انتظار مقابل مادي، لتقديم خدمات إنسانية خارج إطار المؤسسات الحكومية. (Barker 1987)، وينوه الباحث هنا إلى أن مفهوم التطوع في الدول الغربية يفصل بين مفهومي الصدقة أو الإحسان Philanthropy من جانب والتطوع ومساعدة الآخرين من جانب آخر، إلا إن الدين الإسلامي لا يدعو لذلك الفصل؛ والدليل على ذلك ما جاء في الأحاديث النبوية الشريفة. ومنها ما ورد في تحفة الأحوذني شرح سنن الترمذي- كتاب البر والصلة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال رسول الله صلى

حث القرآن الكريم في عدد من آياته الشريفة على القيام بالأعمال التطوعية في مختلف المجالات، ودعا إلى المسارعة والتسابق في عمل الخير؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوْأَيِّهَا فَاسْتَغْفِرُوا أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (البقرة، الآية ١٤٨)، وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾ (البقرة، الآية: ١٨٤).

وأشار القرآن الكريم إلى مجموعة من نماذج العمل التطوعي؛ كالحث على إعطاء الصدقة، أو الأمر بالمعروف، أو الإصلاح بين الناس، كما في قوله تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ (سورة النساء، الآية: ١١٤)، والشفاعة في فعل الخير تُعدُّ، أيضاً، من الأعمال التطوعية التي دعا إليها القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا﴾ (النساء، الآية: ٨٥). والدعوة إلى الخير من الأعمال التطوعية التي يتوقع أن تقوم بها النخبة المؤهلة من المجتمع، كما في قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ﴾ (آل عمران، الآية: ١٠٤)، ومن أعمال هذه النخبة يتعلم العامة ويكتسبون هذه الأفعال التطوعية ويشركون في تنفيذها مستقبلا، وما يرتبط بها من قيم واتجاهات إيجابية.

ويتطرق الباحث في المبحث الثاني إلى تحديد المفاهيم المحورية للبحث، تلك التي تتمثل في مفهوم العمل التطوعي ومفهوم الوعي، وكذلك مفهوم وعي المرأة بالعمل التطوعي، ومن ثم محاولة طرحها كمفاهيم إجرائية، ثم الإجابة عن التساؤل الفرعي الأول والمتمثل في: واقع العمل التطوعي في المجتمع العربي بصفة عامة والمصري بصفة خاصة، وتحديد العوامل والمتغيرات المؤثرة فيه؟ ومن ثم تعرض هذا المبحث إلى الظروف الراهنة وتأثيراتها على العمل التطوعي: كالعولمة والربيع العربي، وقبل أن يختتم المبحث تمت الإجابة عن التساؤل الفرعي الثاني والمتمثل في: ما واقع مشاركة المرأة في الأعمال التطوعية على المستوى المحلي والعربي والدولي، ومجالات المشاركة التطوعية المتاحة لها؟

أولاً: مفهوم العمل التطوعي

١- التطوع في المعجم اللغوية: التطوع في اللغة هو ما

إشباع الكثير من الاحتياجات المجتمعية، ومواجهة العديد من المشكلات التي تقف عقبة كأداء في طريق التنمية والتقدم. ولكي يتضح مفهوم العمل التطوعي بشكل دقيق رأى الباحث ضرورة طرح مفهوم إجرائي يبين حقيقته ومضمونه؛ لذا يحاول الباحث تبيان ذلك في النقاط الآتية:

- جهد أو نشاط يأخذ صوراً وأشكالاً ومستويات متعددة بلا مقابل مادي.
- يُبذل هذا الجهد أو العمل عن رغبة واقتناع ولا يشوبه أي إجبار أو إكراه، لكن ما إن وافق الفرد على الاشتراك فيه أصبح مطالباً بالالتزام.
- يتم تنفيذه من خلال مشاركة المتطوعين بالفكر أو الوقت أو الجهد أو المال.
- تتعدد دوافع المشاركة التطوعية منها: دوافع ذاتية وإنسانية واجتماعية تجاه المجتمع الذي يعيش فيه المتطوع، وتجاه الإنسانية بشكل عام.
- لا يشترط توفر المهارة والخبرة في المتطوع، ولكن يفضل ذلك.
- يصنف إلى عمل تطوعي فردي أو جماعي، وإلى عمل منظم أو طارئ.
- الأعمال التطوعية الجماعية لا يجوز تنفيذها إلا في إطار تنظيم اجتماعي معترف به.
- يسهم العمل التطوعي في سد وإشباع الاحتياجات الأساسية لفئات اجتماعية متعددة، ويؤدي إلى تحسين أحوال كثير من الناس في المجتمع.

ثانياً: مفهوم وعي المرأة بالعمل التطوعي

يُعد الوعي أحد المفاهيم الأساسية المطروحة في العلوم الإنسانية بفروعها المتعددة، ويعرفه مجمع اللغة العربية لغوياً «بأنه الإدراك والإحاطة، ووعاه توعية، أكسبه القدرة على الفهم والإدراك، ووعى الحديث: حفظه وفهمه وقبله، ووعى الأمر أدركه على حقيقته، ويعني أيضاً الفهم وسلامة الإدراك» (مجمع اللغة العربية، ١٩٨٠: ٦٧٥)، ويعرفه «بدوي» بأنه إدراك المرء لذاته ولما يحيط به إدراكاً مباشراً، وهو أساس كل معرفة، ويمكن إرجاع مظاهر الشعور إلى: الإدراك والمعرفة والوجدان والنزوع والإرادة (بدوي، أحمد زكي، ١٩٧٧: ٨١). ويمكن أيضاً وصفه بأنه العملية التي تساعد الفرد والجماعة لكي يصبحا على وعي أكثر وفهم لواقعهم الاجتماعي وأسبابه وفكرتهم حول اهتماماتهم الخاصة (Barker 1987: 32).

الله عليه وسلم: تبسمك في وجه أخيك لك صدقة، وأمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر صدقة، وإرشادك الرجل في أرض الضلال لك صدقة، وبصرك للرجل الرديء البصر لك صدقة، وإمطتك الحجر والشوكة والعظم عن الطريق لك صدقة، وإفراغك من دلوك في دلو أخيك لك صدقة، وجاء في صحيح مسلم- كتاب الزكاة، (قال رسول الله صل الله عليه وسلم: كل سلامي من الناس عليه صدقة كل يوم تطلع فيه الشمس، قال تعدل بين الاثنين صدقة، وتعين الرجل في دابته فتحمله عليها أو ترفع له عليها متاعه صدقة، قال: والكلمة الطيبة صدقة، وكل خطوة تمشيها إلى الصلاة صدقة، وتميط الأذى عن الطريق صدقة) (موقع الإسلام الدعوى والإرشادي) (<http://hadith.al-islam.com>).

٢- التطوع في الخدمة الاجتماعية: تعددت تعاريف التطوع في العلوم الاجتماعية والخدمة الاجتماعية بتعدد جهات نظر الباحثين فيها، منها على سبيل المثال لا الحصر:-

تعريف أحمد كمال الذي يرى أن التطوع هو «ذلك الجهد الذي يفعله الإنسان لمجتمعه بدافع منه ودون انتظار مقابل له، قاصداً بذلك تحمل بعض المسؤوليات في مجال العمل الاجتماعي المنظم الذي يستهدف تحقيق الرفاهية للإنسانية من منطلق أن فرص مشاركة المواطنين في العمل التطوعي المنظم ميزة والتزام» (أحمد، أحمد كمال، ١٩٧٢: ٢٢٩).

وعرفته جمعية الأخصائيين الاجتماعيين بالولايات المتحدة الأمريكية بأنه «جهود يبذلها المتطوعون المتخصصون، أو شبه المتخصصين الذين يملكون خبرة أو مهارة معينة، ولهم دور فعال في المشاركة لتحقيق خدمات المهنة التي تهدف إلى رفاهة الأفراد والمجتمعات بطريقة تكاملية محققة أكبر نفع ممكن لهم» (الدمهوري، عبد الستار، ١٩٧٧: ٥).

وينظر إليه بوصفه «التضحية بالوقت أو الجهد أو المال دون انتظار عائد مادي يوازى الجهد المبذول» (خاطر، أحمد مصطفى، ١٩٨٤: ٧٦). ويُعرف التطوع أيضاً بأنه «المجهود القائم على مهارة أو خبرة معينة، والذي يدل على رغبة واختيار؛ بغرض أداء واجب اجتماعي وبدون توقع جزاء مالي بالضرورة» (حسائين، سيد أبو بكر، ١٩٨٥: ٤٩٥)،

ومن خلال استعراض المفاهيم المتعددة للتطوع، يمكن لنا تفهم أهميته والمضي إلى أن اعتبار أن الفهم الصحيح له يبين مدى الحاجة الشديدة لتبنيه وتطويره وتكثيف استخدامه في مجتمعاتنا العربية المعاصرة، والمبادرة من خلاله في إحداث منظومة تكاملية من التعاون بين قطاعات المجتمع (الحكومي، والأهلي، والخاص) للعمل على

العنصر الأول: العولمة والعمل التطوعي

يشير « السروجي » إلى أن بعض المتغيرات العالمية الجديدة، وبخاصة العولمة قد ألقت بآثارها السلبية على التفتت في العلاقات والفردية في التفاعلات، ونقل الثقافات الفردية التي أثرت بشكل مباشر في الرعاية غير الرسمية التي تقدمها الأسرة والجيران والأصدقاء ليس بهدف الربح، بل بدوافع دينية وإنسانية وأخلاقية وتراثية (السروجي، طلعت مصطفى ٢٠٠٦).

وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن العولمة وما تبعها من تزايد معدلات الخصخصة في المنطقة، والانفتاح على الأسواق العالمية كان لذلك بعض النتائج الإيجابية على شريحة صغيرة من نساء الطبقة الوسطى ذوات التعليم المرتفع، ولكن بقيت الغالبية العظمى من نساء الريف والطبقات الشعبية مهمشات، أما فيما يتعلق بإمكانيات قطاع المنظمات غير الحكومية في إحداث تغيير مجتمعي عميق للبنى الأساسية التي تميز وتهمش النساء سواء تلك المتعلقة بسوق العمل، وسياسات الدولة، والبنى الأيدولوجية والثقافية والاجتماعية التي تقوم على علاقات قوة تميز ضد النساء بخاصة في الطبقات الفقيرة فقد أثير العديد من الملاحظات عليها.

إذ بينما نجحت بعض المنظمات غير الحكومية الفاعلة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية وتنمية المرأة بتعبئة المجتمع حول تلك القضايا إلا أن ما زال معظمها يقف أمام عائق كبير في إمكانية تحويل تلك التعبئة إلى تنظيم فاعل للقوى ذات المصلحة في التغيير، وقد شككت كثير من الأدبيات في قدرة أو إمكانية تلك المنظمات على إحداث هذا التغيير، إذ أشار بعض الباحثين إلى الطابع النخبوي لتلك المنظمات واعتمادها الكبير على إمكانيات التمويل الأجنبي، وكذلك ضعف إمكانية مساءلتها من الشرائح التي تستهدفها ببرامجها، وأنها تقتصر على تمثيل من يقومون عليها بالأساس، وأن حدود إمكانياتها للتغيير لا تتخطى المستوى المحلي الضيق، ولا تستطيع إحداث تغيير ما على المستوى الوطني العام والذي يتطلب بالأساس إرادة سياسية للدولة، وأشارت أيضا بعض الدراسات إلى تجنب تلك المنظمات بعكس مثيلاتها في الهند وبعض دول أمريكا اللاتينية مثلا، تنظيم وإشراك فقراء المدن، ونساء الريف أو الطبقات العاملة في تحديد وتخطيط وتنفيذ ومتابعة برامجها المختلفة، ومع ذلك يبقى الكم المعرفي الكبير الذي أنتجه أتباع منظور النوع الاجتماعي والتمكين رصيد مهم لكل من يسعى جاهدا لتغيير بنى ومؤسسات التمييز التي تميز ضد النساء والمهمشين في المجتمعات العربية سواء من قبل

إن وعي الأفراد لأنفسهم ومجتمعهم ليس له مستوى واحد، وإنما يدرك كل فرد ذاته وما حوله بدرجات متفاوتة من الوضوح والتعقيد، ويمكن تصور أن هناك متصلاً بدايته أدنى درجة للفرد للوعي الناضج، ونهايته هي الإدراك لذاته ولمجتمعه والقوى المؤثرة فيه، ثم المبادرة والمشاركة الفاعلة في تقرير مصيره، وفي ضوء إدراك الفرد لنفسه ومجتمعه تتحدد مكانته على هذا المتصل. لذا فإن تنمية الوعي وتطويره بين سكان المجتمع أمر ضروري، وذلك بهدف إيجاد الرغبة في العمل المشترك لمواجهة مشكلات مجتمعهم، وزيادة حجم المعرفة والفهم والقدرة على مواجهة الحقائق المرتبطة بالمشكلات التي يعيشونها، ويتعلق ذلك الهدف في معظم الأحيان بتكوين اتجاهات جديدة أو تعديل بعض الاتجاهات السائدة، وحث أفراد المجتمع وجماعته على مواجهة السلبية واللامبالاة التي تصبح مناخاً نسعى إلى تحقيقه بين السكان، وهو أيضاً أداة ووسيلة تمكننا من إنجاز التغيير المنشود (خليفة، محروس محمد، ١٩٩٢: ١٣٢-١٣٣).

المفهوم الإجرائي لوعي المرأة بالعمل التطوعي يتمثل في:

- إلمام المرأة بمجموعة من المعارف والأسس التي تتعلق بالعمل التطوعي.
- تتركز هذه المعارف والأسس على العمل التطوعي وآلياته وأساليبه واستراتيجياته وصفات ممارسيه والمستفيدين منه بالإضافة إلى القواعد المنظمة له، وكذلك سبل وآليات تطويره.
- قدرة المرأة على فهم علاقة هذه الجوانب المعرفية ببعضها وإدراكها.
- اقتناع المرأة بهذه الجوانب المعرفية وتكوين اتجاه إيجابي نحوها والتفكير في السعي إلى تطبيقها.
- الالتزام السلوكي من قبل المرأة بتطبيق هذه المعارف والقواعد بشكل سليم يؤدي إلى قيامها بالدور المطلوب منها في إحداث التنمية المجتمعية، والوصول إلى التغيير المنشود عبر المسارات غير الرسمية.

ثالثاً: الظروف الراهنة والعمل الأهلي التطوعي

للحديث عن الظروف الحالية التي يمر بها العالم العربي اليوم يمكن الانطلاق إليها من خلال مناقشة ثلاثة عناصر مهمة، يتمثل العنصر الأول في الظروف العالمية متمثلة في العولمة وتأثيراتها في الأوضاع القومية للدول، في حين يتمثل الثاني في الربيع العربي وفرص التغيير، بينما جاء الثالث متجسداً في محدودية دور المرأة العربية في المشاركات التطوعية.

الدولة القومية، والجميع يتابع اتجاهات سياسة الخصخصة من قبل الدول حتى للمشاريع الحيوية التي يعتمد عليها المواطن من كهرباء وماء وصحة وتعليم، لتتركه عرضة لقانون السوق والعرض والطلب وللتشرد والفقر والضياع وارتفاع معدلات البطالة والجريمة، مما ألقى بأعباء مجتمعية وتنموية متزايدة على كاهل المنظمات الأهلية التطوعية (فضل، منى عباس، ٢٠٠٢).

كل ما سبق بالإضافة إلى معاناة العالم كله من غلاء الأسعار وارتفاعها، إلا أن الدول الفقيرة كانت الأكثر معاناة، حيث يمكن القول إن ارتفاع الأسعار في الدول المتقدمة لم يكن له نفس التأثير المتعادل في أبنائها، إذ إن حكومات هذه الدول- دائماً أبداً- كانت تنتهج سياسات متوازنة بين الدخل والأسعار، (أسعار رأسمالية في مقابل مرتبات رأسمالية) بينما كان العكس هو السائد والمسيطر في دول العالم الثالث (أسعار رأسمالية في مقابل مرتبات اشتراكية)، هذا فضلاً عن اتجاه هذه الدول إلى تبني نمط اقتصاد السوق (الاقتصاد الحر) دونما أن تكون مؤهلة- حكومات وشعوب- للتعاطي بفاعلية مع هذا النمط، متمثلاً ذلك في انتهاج لسياسات الخصخصة بشكل متسرع ومتساهل ومتواطئ في بعض الأحيان، أدى إلى تقلص دور الحكومات شيئاً فشيئاً في تحمل مسؤولياتها عن خدمات الرعاية الاجتماعية التي كان يفترض عليها توفيرها لمواطنيها ورعاياها، وضيع رصيد الشعوب مما تملكته على مدار عقود من القطاع العام.

العنصر الثاني: الربيع العربي وفرص التغيير

شهدت بعض الدول العربية في بدايات العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين رياح التغيير الثوري تلك التي أدت إلى حدوث تغييرات- توصف بالهامشية- في بعض الأنظمة، فلم يكن في مخيلة هذه الأنظمة أن يوماً هكذا أت، وأن شعوبها الفقيرة الجاهلة المريضة المستأنسة يمكن أن تحدث نفسها بالثورة، بل لم يدر في خلد هذه الشعوب في يقظتها أو حتى في منامها أن هذا اليوم يمكن أن يكون قريباً؛ وبخصوص الوضع في مصر فعلى عكس ما كان متوقعا من أن حدوث تغيير سيؤدي إلى ارتفاع مستوى معيشة المصريين وزياد فرص العدالة والحرية؛ نتج عن هذا الحراك الثوري معاناة حقيقية في معظم الجوانب الحياتية، وبخاصة الجوانب المتعلقة بالحصول على الخدمات الأساسية المشبعة للاحتياجات الأساسية لملايين المواطنين.

ويمكن الاستشهاد هنا بما تم التركيز عليه في التقرير السنوي العاشر عن التطوع في العالم العربي، حيث كان

الحكومات أو الناشطين والناشطات في المجتمع، ونستطيع أن نقول في هذا الصدد إن المرأة العربية ما تزال تستشعر الكثير من الضغوط المؤسسية الاجتماعية التي تعوق مشاركتها في الحياة المجتمعية بعامه وفي صنع القرار على وجه الخصوص، لذا يظهر مفهوم التمكين ليشير إلى كل ما شأنه أن يطور مشاركة المرأة وينمي من قدرتها ووعيها ومعرفتها، ومن ثم تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة المادية والسيكولوجية والاجتماعية والسياسية، ويتيح لديها كافة القدرات والإمكانات التي تجعلها قادرة على السيطرة على ظروفها ووضعها، ومن ثم الإسهام الحر والواعي في بناء المجتمع المدني على كافة أصعدته (عرفان، محمود، ٢٠١٠).

وإن الظروف الحالية التي يعيشها العالم تقتضي تناول مفهوم العمل التطوعي في ضوء التأثيرات الناتجة عن العولمة، وعلاقتها بتراجع دور الدولة القومية ومكانتها في نفوس مواطنيها، وكذلك تخلي الدولة عن الكثير من أدوارها المطلعة بها أدى إلى تراجع مكانتها، وظهور كيانات أخرى بدأت في استقطاب الكثير من المواطنين تجاهها، بل إن مفهوم المواطنة بمعناه التقليدي أصبح هو الآخر على المحك.

وتتلاشى نقاط التماس بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وتتداخل مع بعضها بطريقة يستحيل معها الفصل، كل ذلك مع ما صاحب اتجاه الخصخصة من زيادة المشكلات المجتمعية، وتناقص واضح في دور الدولة القومية وترك المواطن البسيط- على وجه التحديد- يواجه وحده مشكلات الحياة وصعوباتها، الوضع الذي أضحى معه عرضة لتقلبات السوق وقوانين العرض والطلب، ومن ثم صار فريسة سهلة أمام شركات القطاع الخاص. وتأكيداً لصحة ما سبق فإن الباحث يستشهد هنا ببعض الآراء التي ترى أن العولمة أعادت تشكيل العالم وفق النموذج الأميركي الاستهلاكي، وقامت بتفكيك العالم بالقوة وعزل المجتمعات إلى أغلبية وأقلية، وجورها نشر المعلومة، وتذويب الحدود والمسافات، ومهما كان رأينا فيها سلباً أو إيجاباً فلا بد من معرفة تأثيراتها في واقع عمل المنظمات التطوعية، فانتشارها، كما قلنا، أثر في تراجع دور الدولة القومية التي بدأت تنسحب وتقلل من دورها في تأدية الوظائف التنموية، حيث تمثلت بعض المجتمعات البديل في دور توديه الشركات المتعددة الجنسية، وهي، كما نعرف، مؤسسات ربحية، ومعوناتها المقدمة إلى القطاع الأهلي مشروطة بشروط تلبى أهداف تلك الشركات ومصالح دولها الأم، بعيداً عن رغبات ومصالح مواطني

إلى أن المرأة أكثر مشاركة في الأعمال التطوعية في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بالرجل (Mesch et al 2006)، ويرجع ذلك إلى خصائصها التي تميزها عن الرجل حيث إنها أكثر ميلا إلى الخيرية وأعمال الرعاية، وكذلك بسبب ما تقوم به من أدوار تقليدية، مثل تربية الأطفال والانخراط في أنشطة الكنائس والمدارس (Lili Wang et al 2012).

ومن ثم يرى الباحث وجوب الاهتمام بتوظيف ملكات المرأة وإمكانياتها وتوجيهها إلى العمل التطوعي جنباً إلى جنب مع الرجل؛ لضمان مشاركة تطوعية قوية ومفيدة لعدد كبير من الناس؛ إن هذه المشاركة يمكن أن تؤدي دورها إلى الإسهام في إحداث التنمية المحلية المرجوة، وهذا يتفق مع استشهد "سعيد غواص" في دراسته المعنونة "دور قيادات العمل التطوعي في تنمية المشاركة الأهلية" (غواص، سعيد سليم ٢٠٠٧)، بما أكده "مختار"، "أن التنمية المحلية تقتضي أن يتم التغيير المجتمعي من خلال المشاركة الواضحة لأكثر عدد من الناس على مستوى المجتمع المحلي في تحديد الأهداف وتنفيذها" (Mokhtar, Abdel Aziz 1981: 79).

وأكدت أيضاً إحدى الدراسات أهمية الدين كدافع قوي محرك للإقبال على العمل التطوعي، تلك الدراسة التي اهتمت بالبحث عن العلاقة بين تطوع المواطنين الأمريكيين ذوي الأصول الإسبانية، والعوامل المجتمعية المتعلقة بالسياق الاجتماعي الثقافي التي تؤثر في قرارهم بالتطوع، وبالاعتماد على بيانات ثلاثة من الدراسات المسحية التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية، خلصت الدراسة إلى أن الحضور الديني والخلفية الثقافية والتعليم هي العوامل الأكثر اتساقاً وتأثيراً في تطوع المواطنين ذوي الأصول الإسبانية. وأن الحضور الديني كان له تأثير كبير في تطوع المواطنين ذوي الأصول الإسبانية عن غيرهم من ذوي الأصل اللاتيني، وأن تأثيرات الدخل والموارد الاجتماعية والخصائص المجتمعية في تطوع ذوي الأصول الإسبانية اختلفت بين الدراسات الثلاث، وبيّنت أيضاً النتائج أن المنظمات العلمانية التي تخدم الأطفال والشباب والمنظمات الدينية كانت الوجهة الأكثر تفضيلاً للتطوع بها من قبل ذوي الأصول الإسبانية (Lili Wang et al, 2012, p 125)، وتماشياً مع النتائج المؤكدة لدور الدافع الديني في التطوع أتت نتائج إحدى الدراسات المطبقة على الواقع العربي لتؤكد ذلك؛ إذ بينت أن الدوافع الاجتماعية والدينية هي الأهم والأكثر تأثيراً في تشجيع المرأة على الإقبال على العمل التطوعي (صالح، عماد فاروق، والمعولي، يحيى بن بدر، ٢٠١١).

لهذا التقرير خصوصية واضحة، تعود إلى متغيرات إقليمية مهمة جداً ترتبط بما يعرف عالمياً بـ «الربيع العربي». فقد شهدت تونس ثم مصر وليبيا وسوريا ثورات غيرت من نظام الحكم، وتسعى إلى الإصلاح الشامل، السياسي والاقتصادي والاجتماعي، استناداً إلى توفير الكرامة للإنسان وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. ما يهمنها من منظور التقرير السنوي العاشر، أن المبادرات كان مصدرها الأساس الشباب عبر الفضاء الإلكتروني، وانتقلت هذه المبادرة من العالم الافتراضي إلى الواقع... يهمنها أيضاً الإشارة إلى مبادرات تطوعية لأفراد وجماعات تخطت «الأطر التنظيمية للمجتمع المدني»، وطرحت نماذج جديدة تطوعية غير مألوفة... كذلك لحظات الربيع العربي هذه قد شهدت أكبر وأعلى معدلات نمو منظمات أهلية، تم تسجيلها وإشهارها قانوناً (بخاصة في مصر وتونس) بعد إسقاط النظم الحاكمة (خليفة، أمانة: ٢٠١٢). لقد هدف الباحث من الطرح السابق إلى تأكيد أن الأوضاع المجتمعية الحالية في مصر - وإن كانت حبلية بالمعوقات والمشكلات - إنما تطلب انطلاق العمل التطوعي بكافة أشكاله وأنماطه ومستوياته ليسد القصور والعجز الشديد والمتوقع الذي وجد نتيجة السياسات غير الفاعلة للدولة في الوقت الراهن.

إن الأوضاع البيئية الحالية (الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية) التي يمر بها المجتمع المصري توجب التفكير من جانب المختصين والمهتمين بالعمل التطوعي بصفة عامة وأساتذة الخدمة الاجتماعية بصفة خاصة؛ في كيفية الاستفادة منها في تفعيل العمل التطوعي بمؤسساته وأنشطته، وكذلك توجيه المتطوعين ذكورا وإناثا إلى الوجهة الصحيحة التي تتيح فرصاً أفضل للاستفادة من جهودهم المبذولة بما يخدم المواطنين في هذه الظروف الصعبة. إن إقحام موضع الربيع العربي في هذا الإطار إنما جاء بسبب تردي الأوضاع المجتمعية، وبخاصة الاقتصادية منها، الأمر الذي أثار في الحياة اليومية للطبقات الفقيرة من تلك المجتمعات؛ ومن ثم أصبحت هذه المجتمعات في حاجة ماسة إلى زيادة تفعيل العمل التطوعي بدرجة كبيرة لمحاولة سد القصور الناتج عن الخلل الذي أصاب الدولة في بلدان الربيع العربي.

العنصر الثالث: محدودية المشاركة التطوعية للمرأة

أما عن مشاركة المرأة في الأعمال التطوعية، فيمكن القول إن دور المرأة في الأعمال التطوعية في الدول الغربية والمتقدمة أفضل مقارنة بدورها في دول العالم الثالث وفي المجتمعات العربية؛ إذ تفيد نتائج إحدى الدراسات الحديثة

أطفال في حاجة إلى الرعاية، وتتسم أيضا هذه التنظيمات في الغالب بالطابع الحضري؛ فتستوعب نساء المدن، مما يعني تهميش قطاعات ومناطق وأجيال وطبقات اجتماعية عن المشاركة في العمل الأهلي النسائي، مما يؤدي ذلك حتماً إلى صياغة مضمون النشاط الأهلي في إطار أنساق فكرية وثقافية وقيمية لا تمثل الغالبية العظمى من النساء (عرفان، محمود محمود، ٢٠١٠).

ويرى الباحث أن محدودية المشاركة النسائية في الأعمال التطوعية يُعد أمراً مهماً وجب الوقوف أمامه للسؤال عن معوقاته وصعوباته، وطرح مبادرات علمية ومجتمعية لتذليل هذه المعوقات لإتاحة الفرص المتوازنة أمام المرأة للإسهام بمعدلات جيدة في العمل التطوعي، وإن التساؤل الذي يطرح نفسه هنا يجب أن يدور حول ماهية المؤسسات المسؤولة عن تشكيل الوعي النسائي بالعمل التطوعي ودورها في تنميته؟ وكيفية توظيف الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في وضع آليات مهنية تساعد على تنمية وعي المرأة بالعمل التطوعي، وهذا هو محور البحث الحالي.

رابعاً: مجالات العمل التطوعي المتاحة أمام المرأة

يقصد بمجالات التطوع مختلف المجالات التي تتيح الفرص للمتطوعين من أبناء المجتمع أو من مجتمعات أخرى لممارسة بعض الأعمال التطوعية الهادفة، والتي يستفيد منها المجتمع متمثلاً في فئاته وشرائحه المتعددة وكذلك مؤسساته ومنظماته المحلية وما تخدمه من جمهور داخليا كان أم خارجياً. وتتعدد هذه المجالات وتتعاظم في كل المجتمعات، سواء كانت مجتمعات نامية أو متقدمة، غربية أو شرقية، حضرية أو ريفية، حيث إن الدول العصرية توصف الآن بأنها دول المؤسسات والمنظمات، فلا يمكن أن نجد مجتمعا من المجتمعات يخلو من المؤسسات والمنظمات التي أسند إليها مسؤولية تقديم الخدمات لأبناء ذلك المجتمع. وتتعدد مجالات العمل التطوعي أمام المرأة، تلك المجالات التي تمكنها من تقديم عمل له قيمته المادية والمعنوية، ومن أهم هذه المجالات: التعليم والتدريب والتأهيل، والمجال الصحي، ومجال رعاية المعاقين والمسنين، والمجال الثقافي والديني، والمجال السياسي. وتتعدد أيضا المجالات أمام المرأة لتمس كل مناحي الحياة المجتمعية، لتتضمن المشاركة في جمع المساعدات المادية والعينية للفقراء والأرامل والمطلقات والمقبلين على الزواج وأسر المسجونين والمعوقين والشهداء، ومصابي الحوادث المرورية ومشروعات كفالة ورعاية الأيتام ومجهولي النسب... إلخ.

لقد استقر في أدبيات التنمية والنهضة في المجتمعات النامية أن مجتمعا لا يطبق أن ينهض مع إضعاف نصفه أو استضعافه، ويزيد البعض مع إضعاف نصفه الأفضل في المنظور التنموي (المقصود هنا المرأة)، بمعنى أن الخسارة المترتبة على إضعاف المرأة في منظور النوع تفوق الخسارة في منظور الكم أضعافاً (نادر فرجاني، ٢٠٠٤)، وتمثل المرأة نصف المجتمع على أقل تقدير، ويجب عليها أن تؤدي دوراً فاعلاً على جميع المستويات الرسمية في أي دولة، بل تتعالى الأصوات يوماً بعد يوم لتنادي بوجوب حصول المرأة على كافة حقوقها الشرعية والقانونية في كافة المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وكذلك السياسية.

ويرى الباحث أن ذلك يعد شيئاً إيجابياً في الوقت الراهن— وكان من المفترض أن يحدث منذ فترات سابقة— ولكن المناداة هنا يمكن وصفها بالاجتزاء؛ إذ إنها تركز على الاهتمام بالحقوق بعيداً عن المسؤوليات والواجبات التي يتوقع أن تؤديها المرأة وتحملها كما يتحملها الرجل.

ويتساءل الباحث هنا عن الواجبات والمسؤوليات التي يجب أن تتضح أمام المرأة في الوقت الراهن؟ فتكون الإجابة بأنها كثيرة ومتعددة ما بين مسؤوليتها عن: المشاركة في عمليات التنشئة الاجتماعية للأبناء، والمشاركة في الجهاز الوظيفي للدولة، وشغل المناصب التنفيذية والسياسية وصولاً إلى المشاركة الحقيقية الرسمية وغير الرسمية في إحداث التنمية المجتمعية.

وإن كانت المشاركة الرسمية للمرأة تتحدد وفق قواعد وقوانين ولوائح منظمة للعمل الرسمي المجتمعي، فإن مجالات المشاركة غير الرسمية للمرأة في إحداث التنمية تعد غير واضحة حتى الآن، إذ إن انخراط المرأة في العمل التطوعي في مجتمعاتنا العربية بصفة عامة وفي المجتمع المصري بصفة خاصة لا تزال دون المستوى المطلوب؛ وإن لمعت في الأفق بعض النماذج الإيجابية من النساء المصريات والعربيات اللاتي أخذن على عاتقهن مسؤولية المشاركة التطوعية وتوسيع دائرتها في مجتمعاتهن في الأونة الأخيرة. وتشير البيانات والإحصاءات المتوافرة إلى ضعف المشاركة النسائية بصورة عامة في التنظيمات والجمعيات الأهلية، فضلاً عن ضعفها في العمل النقابي، وتواجد المرأة أساساً على المستويات القاعدية دون القيادية، وبالتالي ابتعادها عن مواقع صنع القرار إلا ما ندر، وتأتي هذه المشاركة في هذه التنظيمات من فئات وطبقات اجتماعية معينة ممن يملكون الوقت والمال، وكذلك من فئات عمرية متأخرة نسبياً بعد سن الأربعين غالباً، حيث لا يكون هناك

المبحث الرابع

الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية وتطوير آليات تنمية وعي المرأة بالعمل التطوعي

مقدمة

يُنظر اليوم إلى العمل التطوعي أنه ركيزة رئيسة من ركائز البناء الاجتماعي السليم لأي مجتمع، وذلك لمردوده الإيجابي على الفرد والجماعة والمجتمع، فالتطوع هو نتاج لقيم دينية واجتماعية وإنسانية سامية، وهو يورث وراءه المزيد من هذه القيم في نفوس المشاركين فيه والمستفيدين منه.

ولقد سعت المجتمعات منذ الأزل - على مختلف أنواعها وأشكالها - إلى البحث عن مدعمات التماسك الاجتماعي من خلال إيجاد أجواء الألفة والمحبة بين أبنائها، إلى أن جاءت الديانات السماوية لتدعم هذا التماسك وتحدد علاقة الإنسان بربه وعلاقته بأخيه الإنسان، وقد أتى الدين الإسلامي مزودا بكثير من القيم الإنسانية والاجتماعية السامية، والتي أكد أهمية غرسها في نفوس المسلمين لما فيها من خير عظيم ونفع كبير يعود على الفرد والأسرة والمجتمع.

ولكي تستطيع الجمعيات التطوعية، وبصفة خاصة النسائية منها، أدى دور الشريك في التنمية المجتمعية فإن الأمر يتطلب القيام بمراجعة نقدية لأدائها وبرامجها، والعمل على تعزيز الآليات والممارسات الديمقراطية داخل المنظمات نفسها والعمل على تطويرها بشكل مستمر، ومن ثم الوصول إلى بلورة رؤية استراتيجية مستقبلية للدور الذي يمكن أن تؤديه الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في تنمية دور هذه الجمعيات، مع التركيز على دور المرأة بها ودورها في العمل التطوعي. وحتى لا ينظر إلى الجهود التطوعية على أنها مجرد حملات ظرفية ومؤقتة وغير مكتملة، وإعطاء الأولوية في عملها للتوجه نحو الفئات الاجتماعية الأكثر عرضة والاستجابة لمعطيات العمل القاعدي (مهنيا، كامل، ٢٠١٢).

ويحاول الباحث من خلال العرض الآتي طرح بعض الأفكار التي يحاول من خلالها الممارس العام العمل على تنمية وعي المرأة وتفعيل دورها في العمل التطوعي. ومن خلال الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة في مجال العمل التطوعي، وتحديد تلك التي تركز على مشاركة المرأة، رأى الباحث أنه يجب في البداية تعرف الآليات التي اقترحتها تلك الدراسات، وكذلك الأهداف التي وضعتها الجمعيات التطوعية والنسائية، وكذلك المعوقات التي تحد من المشاركة التطوعية بصفة عامة ومشاركة المرأة بصفة خاصة، ومن ثم يقوم الباحث بتقديم رؤيته

المستقبلية لتطوير هذه الآليات ومواجهة تلك المعوقات، وذلك من خلال تصنيف هذه الآليات بتوزيعها على ثلاثة مستويات تبدأ بالمستوى الأصغر ثم الأوسط وأخيرا على المستوى الأكبر، ثم طرح بعض الآليات العامة لتنمية وعي المرأة بالعمل التطوعي؛ ولتنفيذ هذه الآليات فإن الضرورة فرضت نفسها بوجود التعرض للأدوار والاستراتيجيات المتوقع ممارستها من قبل مختصي الممارسة العامة.

أولاً: استخلاص بعض آليات الممارسة من بعض الدراسات السابقة

سعى الباحث لتحديد بعض آليات الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية، والتي يمكن أن ترتبط بتنمية وعي المرأة ومشاركتها في الأعمال التطوعية؛ وللوصول إلى ذلك قام بالاطلاع - خلال فترة تنفيذ البحث - على بعض الدراسات السابقة والتي لها ارتباط وثيق بالممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية، أو على الأقل لها ارتباط بالخدمة الاجتماعية أو بأي من طرقها، وعلاقة كل ذلك بالأعمال التطوعية ومشاركة المرأة فيها. وقد تمثلت هذه الدراسات في الآتي:

١- دراسة محمد إسماعيل بعنوان دراسة تقويمية للجهود الذاتية في مشروع تنمية المجتمع، حيث هدفت إلى إلقاء مزيد من الضوء على موضوع الجهود الذاتية في جانبين رئيسين: تمثل الأول في تعرف خصائصها التي تميزها عن غيرها من الجهود المشتركة، بينما تمثل الثاني في تعرف ما يمكن أن تسهم به مهنة الخدمة الاجتماعية في دعم هذه الجهود. وقد قدمت الدراسة عدة توصيات، منها على سبيل المثال: العمل على زيادة كفاءة التوعية وضرورة استمرار الدعوة للمشروع والترويج له في جميع مراحل إقامته منذ بدايته كفكرة حتى مرحلة الاستفادة من خدماته، وإثارة الدوافع المحلية للولاء للمجتمع المحلي كله، وليس لناحية معينة منه، وتأكيد عمومية خدمات المشروع لجميع الأهالي، وليس لفئة معينة منهم، واستغلال الطاقات الشابة والاستفادة من الجهود البدنية لتخفيف الأعباء المالية على المشروعات وتشجيعها للتطوع بحسب الحاجة إليه (إسماعيل، محمد حسين، ١٩٧٢).

٢- دراسة ملاك الرشيد بعنوان دور الاتحاد الإقليمي كجهاز لتنظيم المجتمع في تدعيم أعضاء الجمعيات، دراسة استطلاعية على جمعيات حي غرب القاهرة الأعضاء في الاتحاد، حيث هدفت الدراسة إلى تعرف دور الاتحاد الإقليمي للجمعيات بمحافظة القاهرة في

وقد أوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات في المستقبل حول العلاقة بين الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمع المحلي. وضرورة استخدام وسائل الاتصال المباشر لتعزيز العلاقة بين الجمعيات الأهلية والمجتمعات المحلية. وضرورة قيام الجمعيات الأهلية ببعض المشروعات الاستثمارية والإنتاجية كمصدر لتمويل الخدمات (ناجي، أحمد عبد الفتاح، ١٩٨٥).

٥- دراسة ميدانية لجمعية أم المؤمنين بدولة الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٩٩، وقد واهتمت بالبحث عن الأسباب المؤدية لعزوف المواطنين عن العمل التطوعي، وقد توصلت إلى أن من أهم هذه الأسباب:

- غياب وعي أهمية العمل التطوعي.

- ضعف دور المدرسة والإعلام والأسرة في التوجيه بأهمية هذا النشاط.

- تحكم العلاقات المادية في الحياة الاجتماعية وضعف الحافز المادي.

- فهم الأسرة الخاطى للأدوار الاجتماعية للمرأة.

- زمن ممارسة أنشطة الجمعيات غير مناسب فمعظم الأنشطة في الفترة الصباحية.

- ضعف المردود من نشاط الجمعيات على الأفراد.

- الخلافات الشخصية داخل الجمعيات النسائية وبخاصة في مجلس الإدارة.

- الموقع الجغرافي للجمعية، فوجود الجمعية في منطقة بعيدة، وعدم توفر مواصلات يحول دون الانتظام في ممارسة بعض الأنشطة.

- ضعف الإمكانيات المادية والبشرية للجمعية والتي قد تفرض نشاطا معيناً لممارسته.

- الخوف من الالتزام، والتعود على الأخذ دون العطاء.

- انعدام روح المبادرة، وعدم التوافق بين العناصر التي تعمل بالجمعيات والعناصر الجديدة (أبو النصر، مدحت محمد، ٢٠١٣).

٦- دراسة موسى شتيوي وآخرين بعنوان «التطوع والمتطوعون في العالم العربي»، دراسة ميدانية طبقت على عدد من الدول العربية قام بها تحت مظلة الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، وقد خلصت إلى النتائج الآتية:

- إن مشاركة المتطوعين في العمل الأهلي العربي محدودة،

تدعيم جمعياته الأعضاء. وقد توصلت إلى العديد من النتائج، أهمها: أن الخدمة الاجتماعية بعامة، وطريقة تنظيم المجتمع خاصة، تؤمن بأهمية البحوث والدراسات كأساس للمنهج العلمي في أداء العمل وتنظيمه ومتابعة سيرته وتطوير أساليبه وتوسيع آفاقه والارتفاع بمستواه، وقدمت أيضا العديد من التوصيات، أهمها: قيام الاتحاد ببحوث اجتماعية عن المجتمعات المحلية لتمكين الجمعيات من تلبية الاحتياجات الفعلية للمواطنين. وضرورة تنظيم دورات تدريبية للعاملين بالجمعيات للمساعدة في تحقيق أهدافها، وكذلك استفادة الاتحاد من وسائل الاتصال لنشر دوره بين الجمعيات (الرشيدي، ملاك، ١٩٧٤).

٣- دراسة حبشي مصطفى بعنوان التطوع لتنمية المجتمعات المحلية دراسة مطبقة على محافظة المنيا، حيث سعت الدراسة إلى الوصول إلى طرق تدعيم حركة التطوع في تنمية المجتمع، والوقوف على طرق اجتذاب المتطوعين والاحتفاظ بهم والارتقاء بمستواهم، وكان من أهم نتائجه أن الجمعية أو الهيئة التطوعية التي تعمل في مجال تنمية المجتمع المحلي، والتي تتميز العلاقة بين أعضائها بالتعاون تكون أكثر جاذبية لكي يتطوع المواطن بها أكثر من الجمعية التي تكون العلاقة فيها متنافسة. وأكدت أيضا النتائج أن انقطاع بعض المتطوعين عن العمل التطوعي بالجمعية يكون نتيجة لظهور خلافات بداخلها، واختلاف الأعضاء في الطريقة التي ينبغي أن يتبعوها في حل المشكلات (مصطفى، حبشي محمد، ١٩٧٨).

٤- دراسة أحمد ناجي بعنوان دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع المحلي دراسة مطبقة على الجمعية الشرعية بمحافظة المنيا، وقد هدفت الدراسة إلى:

أ) الكشف عن دور الجمعيات الأهلية ممثلة في الجمعية الشرعية بالمنيا في تنمية المجتمع المحلي من خلال: تعرف مدى اهتمام الجمعية بمشاركة المستفيدين في مشروعاتها، وتعرف مدى اهتمام الجمعية بتدريب القيادات بها، وتعرف مدى اهتمام الجمعية باهتمامات الأهالي واحتياجاتهم في المنطقة التي تخدمهم.

ب) تعرف بعض العوامل المؤثرة في دور الجمعيات الشرعية في تنمية المجتمع المحلي، مثل: كفاية عدد العاملين بالجمعية، وكفاية تمويل خدمات الجمعية، واحتياجات المجتمع المحلي، والأساليب التي تستعين بها الجمعية في تعريف المجتمع المحلي بأنشطتها وخدماتها.

- ٨- **دراسة عثمان العامر:** حول ثقافة العمل التطوعي لدى الشباب السعودي، حيث ركزت مشكلة البحث في مجال الثقافة التي تتعلق بالعمل التطوعي ومدى انتشاره فكرياً وممارسة بين الشباب السعودي، ومن ثم اهتمت الدراسة ببحث مفهوم التطوع ودلالاته الثقافية والعوامل المؤثرة فيه لدى الشباب كمنطلق نظري مهم لبحث الواقع المعيش في هذه القضية المفصلية في الحياة الاجتماعية، وبحثت أيضاً الدراسة دوافع وموانع التطوع من وجهة نظر الذكور والإناث في هذه الحقبة الزمنية المهمة في حياة الإنسان، وتبين إلى أي مدى تختلف الدوافع والموانع باختلاف متغيري الجنس (ذكر وأنتى) والتخصص الدراسي. وقد توصلت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن الشباب لديهم اتجاهات إيجابية نحو العمل التطوعي. وأكدت أيضاً الدراسة تنوع دوافع مشاركة الشباب في العمل التطوعي، وكذلك العلاقة بين المناخ التنظيمي للمؤسسة ومستوى مشاركة المتطوعين، وأكدت نتائج الدراسة الحالية تعدد الموانع ذات العلاقة بمؤسسات العمل وإدارتها. وقد يرجع ذلك إلى عوامل عديدة منها: قلة الوعي لدى الشباب بأهمية العمل التطوعي في تنمية المجتمع، وغياب التقدير الاجتماعي لإسهامات ومشاركات القائمين على العمل التطوعي، وعدم وجود توعية إعلامية بدور المشاركة التطوعية وأهميتها في المجتمع ونشر ثقافة التطوع، وتدني الاهتمام في مؤسسات التعليم بغرس وتنمية الوعي بالعمل التطوعي وسبل المشاركة في أنشطته (العامر، عثمان بن صالح، ٢٠٠٦).
- ٩- **دراسة عبد المنعم جيلاني** بعنوان الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتدعيم المشاركة في أندية المرأة بمراكز الشباب. وقد توصلت الدراسة إلى وجود مشاركات للمرأة في الأنشطة والبرامج المقدمة بمراكز الشباب، وبخاصة في الأنشطة (الرياضية، الثقافية، الدينية، الاجتماعية، الخدمة العامة)، وتبين أن من أهم نتائجها أيضاً وجود بعض المعوقات التي تحول دون المشاركة في أندية المرأة بمراكز الشباب، وهي معوقات ترجع إلى: نسق العمل (المرأة وأسرتها)، ومعوقات ترجع إلى نسق محدث التغيير (الأخصائي الاجتماعي) كمارس لدوره، ومعوقات ترجع إلى المجتمع. وأخيراً طرحت الدراسة برنامجاً مقترحاً للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتدعيم المشاركة في أندية المرأة بمراكز الشباب (جيلاني، عبد المنعم سلطان، ٢٠٠٧).
- ١٠- **دراسة ياسر جمعة** بعنوان «الممارسة العامة لتحقيق

- قياساً بمؤشرات التطوع في مناطق العالم الأخرى.
- إن المشاركة الحقيقية للمتطوعين في صنع وتنفيذ السياسات والبرامج محدودة، وقد تقتصر مشاركة الغالبية منهم على حضور اجتماعات الجمعيات العمومية وسداد الاشتراكات.
 - لا يتوافر التوجيه الكافي والتدريب للمتطوعين، الذي يكفل تفعيل دورهم في العمل الأهلي.
 - هناك أزمة في المتطوعين في المنظمات الأهلية العربية، وبخاصة في فئتي المرأة والشباب.
 - ضعف الوعي العام لدى المواطنين بقيمة التطوع المنظم، وأهمية توافر ما يعرف باسم «ثقافة التطوع»، التي تتواجد في مناخ مجتمعي عام يشجع على المشاركة، من خلال الإعلام والأسرة والمدرسة والجامعة.
 - شبه غياب تام في الساحة العربية لمراكز توجيه المتطوعين، وهي مراكز مجتمعية متخصصة، وظيفتها تلقي طلبات التطوع وتوجيهها للمنظمات الملائمة التي تتفق مع الخبرات والرغبات، بالإضافة إلى أنها توفر التدريب للمتطوعين.
 - ضعف الحوافز المجتمعية للمتطوعين (شتيوي، موسى وآخرون، ٢٠٠٠).
- ٧- **دراسة محمد دندراوي** بعنوان الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية وتحسين أداء المتطوعين بالجمعيات الأهلية، دراسة مطبقة على محافظة قنا، حيث قامت الدراسة بمحاولة اختبار صحة الفرض الرئيس لها، والذي تمثل في «من المتوقع أن تؤدي الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية إلى تحسين أداء المتطوعين بالجمعيات الأهلية»، وقد تم اختبار صحة الفرض من خلال المؤشرات التالية:
- مدى قدرة المتطوعين على دراسة المجتمع المحلي وتعرف احتياجاته.
 - مدى قدرة المتطوعين على الاتصال بسكان المجتمع وقادته ومؤسساته.
 - مدى قدرة المتطوعين على تدبير التمويل اللازم لأنشطة الجمعية.
 - مشاركة المتطوعين في التخطيط للخدمات والبرامج التي تقدمها الجمعية.
 - مشاركة المتطوعين في المشاركة في نوعية المشروعات التي تقدمها الجمعية. وقد توصلت النتائج إلى ثبوت صحة الفرض الرئيس (دندراوي، محمد عبد الصادق، ٢٠٠٤).

١٣- دراسة مروة القاضي بعنوان استخدام الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لاستثمار خبرات المسنين في العمل التطوعي، حيث سعت الدراسة إلى البحث عن آلية لاستثمار خبرات المسنين التي تكونت عبر سنوات عمرهم الماضية بما يحقق فائدة مزدوجة إحداهما تعود على المسنين متمثلة في إشباع احتياجاتهم، والتخفيف من مشكلاتهم المرتبطة بتلك المرحلة العمرية، والأخرى تعود على المجتمع متمثلة في تحويل طاقة معطلة إلى طاقة منتجة لها دور إيجابي في تنمية المجتمع. وانطلقت الدراسة من هدف رئيس تمثل في اختبار فاعلية برنامج تدخل مهني باستخدام الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لاستثمار خبرات المسنين في العمل التطوعي، وتُعد هذه الدراسة من دراسات قياس عائد التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية التي تسعى إلى تقييم فاعلية برنامج التدخل المهني بالاعتماد على تصميم شبه تجريبي، وذلك لتحديد فاعلية هذا البرنامج في استثمار خبرات المسنين في العمل التطوعي. وقد توصلت الدراسة إلى إثبات صحة الفرض الرئيس لها، والذي أكد أن الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لها دور مهم في: إدراك المسنين لما لديهم من خبرات، وتمكينهم من استثمار خبراتهم في العمل التطوعي، وتنمية مشاركتهم في أعمال تطوعية (القاضي، مروة مصطفى، ٢٠١٢).

١٤- دراسة فهد السلطان بعنوان اتجاهات الشباب الجامعي الذكور نحو العمل التطوعي، دراسة تطبيقية على جامعة الملك سعود، هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن اتجاهات الشباب الجامعي نحو ممارسة العمل التطوعي، وماهية الأعمال التطوعية التي يرغبون في ممارستها، وكذلك تحديد المعوقات التي تحول دون التحاق الشباب الجامعي بالأعمال التطوعية.

وقد أسفرت نتائج الدراسة عن ضعف ممارسة الشباب الجامعي للعمل التطوعي. إلا أنها بينت وجود اتجاهات إيجابية نحوه، وقدم الباحث بعض التوصيات، أهمها: تشجيع الشباب الجامعي على ممارسة العمل التطوعي من خلال تخصيص مشروع لخدمة المجتمع ضمن متطلبات الجامعة، وتوعيته بأهمية المشاركة التطوعية من خلال الندوات والمحاضرات والبرامج الثقافية والدروس التي يلقيها أئمة المساجد. ودعوة الجامعات إلى إنشاء مراكز متخصصة للتعريف بالعمل التطوعي المجتمعي، وتدريب الشباب الجامعي على ممارسته. ودعوة الجهات المسؤولة بتوفير التشريعات اللازمة لتنظيم العمل التطوعي. وتوفير

جودة الخدمات المقدمة للمرأة المعيلة، دراسة مطبقة على محافظة الفيوم». وكان من أهم نتائج كشفها وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية، وتحقيق جودة الخدمات الاجتماعية المقدمة للمرأة المعيلة وتأكيد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية وزيادة وعي المرأة المعيلة بالخدمات الاجتماعية المقدمة إليها من الجمعيات التطوعية (جمعه، ياسر، ٢٠٠٨).

١١- دراسة محمود عرفان بعنوان مؤشرات تخطيطية لتنمية مشاركة المرأة العمانية في تنمية المجتمع المحلي، وقد تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤل الآتي: «ما المؤشرات التخطيطية لتنمية مشاركة المرأة العمانية في تنمية المجتمع المحلي؟»، وكان من أهم توصياتها: العمل على تطوير الرؤية الإعلامية المتعلقة بقضايا المرأة، والاهتمام بتنمية المهارات الحياتية لها، وتعاون كافة أجهزة ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني للعمل على تمكينها، والعمل من أجل القضاء على كافة مظاهر التمييز ضدها بالإضافة إلى تحقيق إصلاح تشريعي فيما يخص الأوضاع الخاصة بها، فضلا عن اتخاذ إجراءات أخرى بهدف تغيير القيم والمفاهيم المجتمعية المؤثرة سلبا في مشاركة المرأة وتفعيل دورها على المستوى الدولي والإقليمي (عرفان، محمود، ٢٠١٠).

١٢- دراسة صالح والمعولي بعنوان «تفعيل دور المرأة في العمل التطوعي»، حيث سعت الدراسة إلى محاولة تحديد سبل تفعيل دور المتطوعات بمرکز الوفاء التطوعية لمساعدتها على تحقيق أهدافها الأساسية. وأوصت بضرورة الاهتمام بالدورات التدريبية المستقبلية من حيث تنوع محتوياتها ومضامينها، وكذلك استثمار الدوافع الدينية والاجتماعية للمتطوعات لما لها من أهمية في إعطاء الأعمال التطوعية قيمة إنسانية، الأمر الذي يؤكد الدور الذي يمكن أن تقوم به وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ووزارة الإعلام، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه، وغيرها من هيئات ووزارات مختصة. كذلك أوصت الدراسة بأهمية تركيز الدراسات والبحوث الميدانية على الجمعيات الأهلية والمهنية وغيرها لمساعدتها على تحقيق أهدافها والقيام بوظائفها في خدمة المجتمع المحلي، والمشاركة النسائية في أنشطة التنمية المجتمعية المتكاملة، جنبا إلى جنب مع المؤسسات الحكومية (صالح، عماد فاروق، والمعولي يحيى، ٢٠١١).

أساس (العمر، النوع، المكانة الاجتماعية... إلخ)، مثل دراسة محمد دنداروي (٢٠٠٤)، بعنوان الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية وتحسين أداء المتطوعين بالجمعيات الأهلية، ودراسة موسى شتيوي (٢٠٠٠) بعنوان «التطوع والمتطوعون في العالم العربي»، وقد تمثلت الفائدة من الاطلاع على هذه النوعية من الدراسات في وجوب تناول الآليات المقترحة لتفعيل العمل التطوعي لكافة فئات وشرائح المجتمع، مع التركيز على المرأة ودورها في العمل التطوعي، وذلك إذا أردنا الوصول إلى عمل تطوعي قيم ومفيد.

وقد ركزت مجموعة أخرى من الدراسات على الاتحادات والجمعيات الأهلية بوصفها مؤسسات تطوعية مهمتها إتاحة الفرصة للمتطوعين لتنظيم جهودهم وتقديم خدماتها، مثل دراسة ملاك الرشيد (١٩٧٤) بعنوان دور الاتحاد الإقليمي كجهاز لتنظيم المجتمع في تدعيم أعضاء الجمعيات، ودراسة حبشي مصطفى (١٩٧٨) بعنوان التطوع لتنمية المجتمعات المحلية، ودراسة محمد إسماعيل (١٩٧٢)، بعنوان دراسة تقويمية للجهود الذاتية في مشروع تنمية المجتمع، ودراسة أحمد ناجي (١٩٨٥)، بعنوان دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع المحلي، ويرى الباحث أن هذه الدراسات لفتت الانتباه إلى الدور المهم والمحوري للجمعيات الأهلية في إتاحة الفرص لكافة فئات المجتمع، وبصفة خاصة للمرأة للمشاركة بفاعلية وجدية في العمل التطوعي المجتمعي، ومن ثم يجب أن تتضمن الرؤية المستقبلية لدور آليات الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في تطوير آليات الاهتمام بالجمعيات والمؤسسات التطوعية؛ بوصفها القناة الأساسية التي من خلالها تتاح الفرص للمشاركة التطوعية المنظمة والجادة، وبصفة خاصة للمرأة، وتعد الدراسات السابقة حجر الزاوية الأساس الذي ستنبنى عليه الرؤية المستقبلية لتوضيح دور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في تطوير آليات تنمية وعي المرأة بالعمل التطوعي. وبعد هذا العرض سوف يقوم الباحث بطرح الرؤية المستقبلية من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتطوير آليات تنمية وعي المرأة بالعمل التطوعي، والتي يرى الباحث أنها تأتي على ثلاثة مستويات.

ثانياً: تطوير آليات تنمية وعي المرأة بالعمل التطوعي

١- آليات على المستوى الأصغر Level Macro System : يجب تأكيد أن مهنة الخدمة الاجتماعية تتشغل بالعمل في العديد من مجالات الممارسة العامة والتي من بينها: مجال التعليم، مجال الرعاية الصحية والنفسية ومجال الدفاع الاجتماعي والإدمان، ومجال تنمية المجتمع

معلومات وافية عن مجالات العمل التطوعي التي تقل فيها مشاركات الشباب الجامعي، وتشجيع الشباب على تقبل هذه المجالات، وبخاصة رعاية الطفولة، والدفاع المدني، والحفاظ على البيئة (السلطان، فهد بن سلطان، ٢٠١٢).

تعقيب على الدراسات السابقة: تناولت الدراسات السابقة التطوع من نواحي عديدة، منها ما ركز بشكل مباشر على الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية وعلى المرأة ومشاركتها التطوعية، مثل: دراسة عبد المنعم جيلاني (٢٠٠٧)، بعنوان الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتدعيم المشاركة في أندية المرأة بمراكز الشباب، ودراسة ياسر جمعة (٢٠٠٨)، بعنوان «الممارسة العامة لتحقيق جودة الخدمات المقدمة للمرأة المعيلة»، ودراسة مروة القاضي (٢٠١٢) بعنوان استخدام الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لاستثمار خبرات المسنين في العمل التطوعي.

وقد استفاد الباحث من الاطلاع على هذه الدراسات في إدراك الدور الذي يمكن أن تؤديه الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في تدعيم وتفعيل مشاركة المرأة في الأعمال التطوعية، وسوف يحاول الباحث استخلاص الآليات التي توصلت إليها تلك الدراسات، ومن ثم تطويرها من خلال طرح رؤية مستقبلية لها.

وكذلك تم تناول بعض الدراسات التي جعلت مشاركة المرأة ودورها في التنمية المجتمعية ومشاركتها في الأعمال التطوعية محورا رئيسا لها، مثل: دراسة محمود محمود عرفان (٢٠١٠) بعنوان مؤشرات تخطيطية لتنمية مشاركة المرأة العمانية في تنمية المجتمع المحلي، ودراسة صالح والمعولي (٢٠١١) بعنوان «تفعيل دور المرأة في العمل التطوعي»، والدراسة الميدانية التي قامت بإجرائها جمعية أم المؤمنين بدولة الإمارات العربية المتحدة (١٩٩٩)، التي اهتمت بالبحث عن الأسباب المؤدية لعزوف المواطنين عن العمل التطوعي، ويرى الباحث أن هذه الدراسات قد نجحت في تسليط الضوء على دور المرأة في العمل التطوعي، وتبيان معوقاته وصعوباته والتحديات التي تحول دون تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة في الأعمال التطوعية، ومن ثم اقتراح الآليات المناسبة للتعامل مع تلك التحديات بطريقة علمية متكاملة.

ومن هذه الدراسات ما ركز على فئة الشباب دون غيرها، كدراسة فهد السلطان (٢٠١٢) بعنوان اتجاهات الشباب الجامعي الذكور نحو العمل التطوعي، ودراسة عثمان العامر (٢٠٠٦) ثقافة العمل التطوعي لدى الشباب السعودي. ومنها ما ركز على المتطوعين بشكل عام دون تمييز بينهم على

ومؤسساته التطوعية. وعليه فإن مختصي الممارسة العامة مطالبون بالقيام بالدراسات والبحوث لتعرف:-

١. دور المرأة في العمل التطوعي بالمجتمع، ونسب المشاركة ونوعية المشروعات التطوعية التي تشارك بها النساء... إلخ.
٢. المعوقات التي تحد من المشاركة التطوعية للمرأة بالمجتمع (معوقات ذاتية، أسرية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، تشريعية، مادية... إلخ).
٣. العوامل المحفزة على تطوع المرأة ومشاركتها في المشروعات التطوعية.
٤. القدرات والمهارات والخبرات الحياتية التي تفتقدها المرأة وكيفية تزويدها بها من أجل مشاركة تطوعية أفضل في المستقبل.
٥. تزويد المرأة بالمعارف والمعلومات اللازمة والممكنة للمشاركة بإيجابية في الأعمال التطوعية الجماعية والمؤسسية.
٦. العمل على زيادة درجة وعي المرأة وإدراكها لحقوقها المشروعة، ومن بين هذه الحقوق حقها في المشاركة والتطوع، وكذلك استثارة الرغبة والقدرة لديها على إحداث التغيير المنشود.
٧. مساعدة المرأة على الوقوف على الإمكانيات المادية والبشرية والفنية المتوفرة في المجتمع، وكيفية توظيف هذه الموارد في الأعمال التطوعية.
٨. تزويد المرأة بالتجارب والنماذج التطوعية النسائية الناجحة في المجتمعات الأخرى، وإتاحة الفرصة لها لمناقشة هذه التجارب والاستفادة منها.

أدوات ووسائل التنفيذ:

- (أ) الدراسات والبحوث العلمية ونتائج التعداد العام والمسوح.
- (ب) تحليل مضمون تقارير المشروعات التطوعية التي تم تنفيذها بمشاركة نسائية، واستخلاص نتائجها ومحاولة الاستفادة منها.
- (ت) تنظيم البرامج التدريبية الموجهة للنساء لإعدادهن وتدريبهن للمشاركة في العمل التطوعي.
- (ث) تنظيم البرامج التدريبية التي تهتم بالمهارات الحياتية للمرأة.
- (ج) المقابلات الفردية والجلسات، والزيارات المتبادلة.

وما ينضمه من أعمال تطوعية، وما إلى غير ذلك من مجالات أخرى تقدم من خلالها دعمها الاجتماعي والنفسي والاقتصادي لكثير من الناس.

وفي إطار العمل الفرقي تعمل مهنة الخدمة الاجتماعية، حيث تتعامل مع البيانات والمعلومات لتعرف خصائص العملاء، وتعرف المشكلات، وتحديد الأفعال المطلوبة، والتعامل مع التفاعلات التي تحدث بين هذه المتغيرات، وأخيراً استخدام الأخصائي الاجتماعي أسس الممارسة المهنية لتحقيق أهداف المهنة في تعاملها مع وحدات الممارسة المختلفة، فالمجتمع المعاصر يتسم بالتوسع في اقتصاد الخدمات المبنية على نظم المعلومات بتكنولوجياتها المتقدمة، وذلك في إطار المرحلة المتطورة للتغيير الاجتماعي، والتي تؤكد أهمية وجود نظم المعلومات في مجالات الرعاية الاجتماعية لتسهيل تقديم الخدمات (بركات، وجدي محمد، ٢٠١١: ٥). لذا فإن مختصي الممارسة العامة مطالبون بالاهتمام بتقنية المعلومات وكيفية توظيفها لتفعيل آليات الممارسة في تنمية وعي المرأة بالعمل التطوعي. ويرى الباحث أن المستوى الأصغر يتضمن المرأة- أو الفتاة- والأفراد الذين يتعاملون معها في محيطها الأسري، ومن ثم سيكون تركيزنا هنا على الآليات التي تتعلق بكيفية تمكين المرأة (المتطوعة الفعلية أو المقبلة على التطوع، أو التي ينتظر انخراطها في العمل التطوعي في المستقبل) وتقوية دوافعها تجاه العمل التطوعي ومساعدتها على تنمية قدراتها وإمكانياتها ومهاراتها وصقل شخصياتها وخبراتها الحياتية. ومن ثم فإن توجه الممارسة العامة يجب أن ينصب على التفكير في السبل التي تساعد على تمكين المرأة في المجتمع Women's Empowerment.

إذ إن عملية مشاركة المرأة في الأعمال التطوعية تتطلب درجة مقبولة من القوة أو التمكين، لأن التمكين سوف يمدّها بالقوة التي تتيح لها فرص المشاركة الفاعلة في الحياة المجتمعية. وإن تمكين المرأة يعني جعلها فاعلاً متمتعاً بالإرادة الحرة التي تمكنها من الاختيار والفعل والمشاركة بقوة في تغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية غير المرغوبة إلى أوضاع أفضل منها.

إن المشاركة الإيجابية للمرأة تفترض تمتع المرأة بعناصر القوة التي تمكنها من إحداث الفعل الاجتماعي المقصود، أو بمعنى آخر المشاركة الإيجابية في إحداث التغيير سواء كان ذلك من خلال المشاركة الرسمية لها في الجهاز الإداري والوظيفي للدولة أو القطاع الخاص، أو من خلال المشاركة التطوعية في إطار العمل الأهلي

٢- آليات على المستوى الأوسط Level Mezzo System :

يتضمن هذا المستوى الأوسط علاقة المرأة بالجماعات الاجتماعية المحيطة بها والمتفاعلة معها والمؤثرة فيها، وقد تتضمن العلاقات هنا العلاقات الأسرية، علاقات الجيرة، علاقات القرابة، علاقات الدراسة، علاقات العمل... إلخ، ومن ثم سيكون تركيزنا هنا على آليات الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية المتعلقة بكيفية تدعيم هذه العلاقات، بما يضمن توفير المناخ الاجتماعي الثقافي المناسب لتنمية وعي المرأة وتفعيل دورها في العمل التطوعي بالمجتمع، ويرى الباحث أنها تتمثل في الآليات التالية:

- ١- نشر ثقافة العمل التطوعي في المحيط الاجتماعي الذي تعيش فيه المرأة.
- ٢- إتاحة فرص المشاركة والتعاون بين المرأة والجماعات الاجتماعية المنخرطة بها والمتعاونة معها.
- ٣- تسهيل عمليات الاتصال بين المرأة والجماعات الاجتماعية التي تعيش في إطارها.
- ٤- الاستفادة من جماعات القوى المتواجدة بالمجتمعات المحلية في تدعيم مشاركة النساء في العمل التطوعي.
- ٥- الاستفادة من الجماعات الاجتماعية كالجماعات المدرسية في نشر ثقافة العمل التطوعي، وإعداد وتنفيذ مشروعات تطوعية جماعية تشارك فيها الطالبات والمعلمات بالمدارس والمعاهد والجامعات.

أدوات ووسائل التنفيذ:

- (أ) الدراسات والبحوث العلمية ونتائج التعداد العام والمسوح.
- (ب) التوعية الإعلامية.
- (ت) الاستفادة من تقنية المعلومات وشبكة المعلومات في الوصول إلى أكبر عدد من المستهدفات.
- (ث) تنظيم البرامج التدريبية الموجهة للنساء لإعدادهن وتدريبهن للمشاركة في العمل التطوعي.
- (ج) الندوات والمحاضرات التوعوية لنشر ثقافة العمل التطوعي بين أبناء المجتمع بصفة عامة والنساء على وجه الخصوص.
- (ح) اللقاءات والمناقشات الحوارية والرحلات والزيارات المتبادلة.

٣- آليات على المستوى الأكبر Level Macro System :

إن من بين الأهداف الرئيسية التي يجب أن يسعى مختصو الممارسة العامة إلى تحقيقها على هذا المستوى هو خلق وإيجاد الحس العام Common Sense (٣) بين أبناء المجتمع بأهمية العمل التطوعي ودوره في إحداث التغيير المجتمعي المنشود. ويرى الباحث أن أدوار المختصين في هذا المستوى أقرب إلى الأدوار التي يقومون بها في إطار طريقة تنظيم المجتمع، ويشمل أيضا هذا المستوى في طياته العمل مع فرق العمل التطوعية والجمعيات الأهلية والتطوعية مع التركيز هنا على الجمعيات النسائية- وعلى مستوى المجتمعات المحلية، وأيضا على مستوى المجتمع الأكبر، بل إن الأمر قد يستدعي المشاركة على مستوى أكبر من كل ذلك؛ أي على مستوى إقليمي أو عالمي، ومن ثم فإن الرؤية المستقبلية على المستوى الأكبر تتطلب العمل على ثلاثة محاور:

- ١- محور السياسات الاجتماعية: أي المشاركة في وضع السياسات الاجتماعية.
- ٢- محور التخطيط: ويتضمن المشاركة في وضع الخطط وتحديد دور البرامج والأنشطة التطوعية.
- ٣- محور التنفيذ: المساعدة على تنفيذ الخطط والبرامج والمشروعات التطوعية.

المحور الأول: محور السياسات الاجتماعية

- (أ) المشاركة في صياغة سياسات اجتماعية تهدف إلى تنمية أوضاع المرأة وتمكينها بالمجتمع، مما يسمح للمرأة بالمشاركة المجتمعية الكاملة في المجتمع.
- (ب) المشاركة في صياغة سياسات اجتماعية تضمن تحقيق التكافؤ والمساواة بين النوعين، ومن ثم تتاح فرص المشاركة أمام النساء والرجال على حد سواء.
- (ت) المشاركة في صياغة سياسات اجتماعية تهدف إلى تطوير البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في المجتمع؛ كي تسمح بتصحيح وضع المرأة في المجتمع بحيث تصبح شريكا حقيقيا في المجتمع، ثم شريكا حقيقيا في الأعمال التطوعية التي يحتاجها المجتمع.
- (ث) المشاركة في صياغة سياسات اجتماعية تهدف إلى رفع معدلات كفاءة وفعالية مؤسسات العمل الأهلي والتطوعي وتطويرها باستمرار.
- (ج) المشاركة في صياغة سياسات اجتماعية تتسم بالشمول

ث) العمل على التنسيق بين البرامج الحكومية القائمة وبرامج العمل التطوعي المنفذة من خلال المؤسسات الأهلية والتطوعية؛ تجنباً للازدواجية والتكرار.

ج) تسهيل عمليات الاتصال وإقامة العلاقات الطيبة بين المتطوعات والسكان.

ح) تذليل المعوقات والصعوبات التي يمكن أن تعترض العمل التطوعي أثناء التنفيذ.

خ) العمل على إكساب المتطوعات المهارات والخبرات التطوعية اللازمة التي تمكنهن من أداء وتنفيذ البرامج والمشروعات التطوعية بطريقة أفضل مما يسمح بتراكم الخبرات الإيجابية لديهن.

ثالثاً: آليات عامة لتنمية وعي المرأة بالعمل التطوعي

يرى الباحث أنه مهما طرحت من آليات لتنمية وعي المرأة بالعمل التطوعي فلن يكون لها فائدة تذكر؛ ما دامت المؤسسات والجمعيات الأهلية تتسم ببنييتها وإدارتها وأهدافها التقليدية التي قامت بممارستها والعمل على تحقيقها طوال عقود عديدة. وفيما يأتي طرح لبعض الآليات العامة التي يمكن أن يشارك في تحقيقها مختصو الممارسة العامة في إطار فريق عمل متكامل يضم متخصصين آخرين، وتتمثل هذه الآليات في:

١- العمل على إحداث التغيير الثقافي المشجع لانخراط المرأة في العمل التطوعي، فعلى مستوى الإعلام يجب أن تحاول الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية الإسهام في إحداث تغيير جوهري في إطار تنمية وعي المرأة بالعمل التطوعي من خلال:

أ- تطوير الرؤية الإعلامية، وبخاصة في القضايا التي تهم المرأة وأوضاعها الاجتماعية.

ب- إعادة صياغة الخطاب الإعلامي الهادف إلى إحداث التغيير الثقافي المجتمعي في الأمور التي تخص المرأة، وبخاصة القضايا المتعلقة بالتمييز النوعي والتعصب وعدم المساواة... إلخ.

ت- بذل جهود إعلامية للاهتمام بقضايا المرأة مع الزيادة النسبية في حجم الاهتمام الكمي بهذه القضايا، وتغيير نوعي من خلال التطرق لقضايا تخص المرأة؛ والتي كانت مهملة من جانب وسائل الإعلام من قبل، مع عرض نماذج إيجابية للمرأة.

ث- الاهتمام بتطوير جهود وسائل الإعلام من خلال

الجغرافي والوظيفي، بحيث تصل إلى النساء في المدن والريف والبادي على حد سواء، ومن ثم لا تقتصر المشاركة في الأعمال التطوعية على نساء المدن أو على النساء المتعلقات فقط دون غيرهن.

المحور الثاني: التخطيط

يشارك مختصو الممارسة العامة في المحور التخطيطي من خلال:

أ) مساعدة المتطوعات على القيام بالدراسات والبحوث الهادفة لتحديد الفئات المستهدفة واحتياجات المجتمعات المحلية ومشكلاتها.

ب) تسهيل مشاركة المتطوعات في اقتراح المشروعات والبرامج التطوعية.

ت) مساعدة القيادات المجتمعية والأهلية والنسائية وفرق العمل التطوعية على اتباع الأساليب العلمية في التخطيط للبرامج والمشروعات.

ث) المساهمة في اقتراح البدائل المتاحة للسياسات، واختيار أفضل الخطط والبرامج البديلة لتحقيق الأهداف المحددة لهذه البرامج.

ج) تشجيع وتعبئة سكان المجتمع عامة ومؤسساته، مع التركيز على العنصر النسائي؛ للمشاركة بدور فاعل في التخطيط والاستعداد للعمل التنفيذي.

المحور الثالث: تنفيذ الخطط والبرامج والمشروعات التطوعية

يطلب من مختصي الممارسة العامة في هذا المحور القيام بالعديد من الأدوار المساعدة والممكنة للمرأة من المشاركة الإيجابية في الأعمال التطوعية على المستوى المحلي، أو على مستوى المجتمع الأكبر أو على مستوى إقليمي أو دولي، مثل:

أ) العمل على ترجمة الخطط المحققة للسياسة الاجتماعية إلى برامج ومشروعات يمكن تنفيذها، ومن ثم تحديد الجوانب المتوقع أداؤها من خلال الأعمال التطوعية.

ب) العمل على تحديد وتوصيف دور المرأة في تلك الخطط والبرامج والمشروعات التطوعية.

ت) العمل على توفير معلومات حديثة وكافية ودقيقة للمرأة لمساعدتها على أداء دورها التطوعي بكفاءة ودقة، تتعلق هذه المعلومات بالمشكلات والاحتياجات وطبيعة الخدمات المطلوبة، والتي توفرها المؤسسات التطوعية، وشروط الحصول عليها.

معينة من خلالها يمكن مساعدة السكان على مواجهة مشكلاتهم الاجتماعية أو إشباع احتياجاتهم الضرورية.

ولأهمية الدور المتوقع من مختصي الممارسة العامة مع المتطوعين، فإننا يجب أن نركز على العلاقة المتوقعة قيامها، فهي علاقة لا تختلف - في قيمها وموجهاتها - عن أي علاقة مهنية يقيمها الأخصائي الاجتماعي مع عملائه، إلا في أن المتطوعين هنا لسن بعملاء عاديين، فهن عبارة عن أشخاص طبيعيين يعملون معاً، وبمساعدة وتوجيه الممارس العام على تقديم المساعدات بأشكالها وأوانها المتعددة والمتنوعة.

لذا يجب تدريب مختصي الممارسة العامة بطريقة تمكنهم من التعرف إلى المتطوعة كجزء متكامل من فريق العمل لها حقوق وعليها مسؤوليات وواجبات، فهناك تخصصات وأعمال يجب أن يتحملها المهنيون وحدهم، لذا يجب أن يوضح للمتطوعة حدود إمكانياتها في العمل المهني، ويجب التفرقة بين مجالات التطوع والعمل المهني وإبراز المتطلبات الفنية للمتطوعات، وإعطاء أمثلة للعمل التطوعي اللازم، وتوجب الضرورة إطلاع المتطوعات على اللغة المهنية ومصطلحاتها، بالإضافة إلى تعريف المهنيين بأهمية المتطوعين والمتطوعات وحدودهن.

ويمكن القول إن الممارسة العامة ملزمة بالعمل على فتح المجالات التطوعية أمام المواطنين الذين يرون أن التطوع في ميدان الخدمات الاجتماعية هدف سام. ولكي يأتي التطوع الثمار المرجوة منه يجب أن يتم في ضوء خطة تمكن من حسن استثمار الجهود التطوعية في تحقيق الأهداف التنموية في المجتمع» (صادق، نبيل محمد، ٢٠٠٣ : ٢٦٠). ويمكن أن يؤدي مختص الممارسة العامة دوراً مهماً من خلال الجمعيات الأهلية التطوعية، مستفيداً من التكامل القائم الذي تفرضه الممارسة العامة بين طرق المهنة ونظرياتها ومفاهيمها، إلا أن دوره في العمل مع المنظمات الأهلية يعد الدور الأبرز والأكثر ظهوراً في العمل التطوعي، حيث يرى بعض المتخصصين أن الممارسة العامة يمكن أن تولي اهتماماً كبيراً للعمل التطوعي، لما تتضمنه لكثير من المفاهيم التي يستفاد منها في الجهود التطوعية، كالأستثارة والتعبئة والمبادرة والمشاركة الشعبية.

إن العمل مع المنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني من منظور الممارسة العامة يجب ألا يعد هدفاً أو غاية في حد ذاته، وإنما يمكن وصفه بالوسيلة التي تمكن الممارس العام من القيام بدور في مساعدة هذه المنظمات على تحقيق أهدافها متمثلة في إحداث تنمية الموارد البشرية، والمتمثلة هنا في المتطوعات من سكان المجتمعات المحلية

سياسة متكاملة تستهدف تغيير القيم والمفاهيم المؤثرة سلباً في أوضاع المرأة وتنمية المجتمع.

٢- العمل مع المنظمات المسؤولة عن تشكيل وعي المرأة، وبخاصة وعيها بالعمل التطوعي، ومساعدة اللجان النسائية في النقابات والمجالس المتخصصة على الإسهام بإيجابية في تشكيل هذا الوعي، وتسهيل انخراطها في العمل التطوعي.

٣- تحقيق التماسك المجتمعي وتقوية المشاركة الاجتماعية بين مكونات المجتمع التي تعد المرأة أحد المكونات الرئيسية به.

٤- إنشاء دليل للعمل التطوعي يتضمن الجمعيات التطوعية وكيفية التواصل معها.

٥- إنشاء مراكز تدريب وتأهيل المتطوعين والمتطوعات، ونشرها على جميع مستويات المجتمع.

٦- إيجاد التواصل بين مراكز تدريب المتطوعين والجمعيات التطوعية بالمجتمع.

٧- مساعدة المرأة على الاستفادة من نظم وتكنولوجيا المعلومات لتنمية وعيها بالعمل التطوعي.

٨- العمل مع القيادات الأهلية والتطوعية من أجل إحداث التأثير الإيجابي في سكان المجتمع المحلي، والعمل على إقناع قادة المجتمع الطبيعيين، وبخاصة من النساء للمشاركة والانخراط في الأعمال التطوعية التي تنبأها المؤسسات الأهلية.

١١- تشجيع وجود المنظمات المجتمعية الكفيلة بالدفاع عن حقوق المرأة والمطالبة بسن التشريعات والقوانين الهادفة، التي تضمن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١٢- العمل على تطوير المؤسسات الأهلية لإنجاح المرأة في مهامها الاجتماعية والوطنية، وتهيئة بيئة هذه المؤسسات كي تكون قابلة للاستمرار بالاعتماد على الذات، وأن تتسم بالشعبية لا بالنخبوية، وأن يكون دور المرأة بها واضحاً ولموساً.

رابعاً: الأدوار المتوقع ممارستها من قبل مختصي الممارسة العامة

تعتبر الجمعيات التطوعية نموذجاً للمؤسسات الأولية لمهنة الخدمة الاجتماعية، حيث إن هذه الجمعيات قامت في الأساس من أجل تقديم خدمات اجتماعية

أ) استراتيجية الإقناع:

تتطلب من أن يحدث أي تغيير مؤثر وملمس في الإنسان ينبغي أن يكون عن طريق الاعتماد على المناقشة والحوار الهادف والمقتنع، وبخاصة إذا كنا نسعى إلى إحداث تغيير في القيم أو المعتقدات أو الأفكار أو الاتجاهات، إذ إن استخدام الإكراه أو الإكراه لن يفيد ولن يكون له تأثير يذكر، وخير دليل على ذلك الآية الكريمة (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) (سورة البقرة، الآية: ٢٥٦).

«وقد يأخذ أسلوب الإقناع وقتاً طويلاً، إلا أنه مضمون النتائج، وتعترف استراتيجية الإقناع بأن الجماعات المختلفة في المجتمع يسهل اتفاقها في الرأي إذا اتفقت قيمها واتجاهاتها ومعتقداتها؛ فيؤدي اتفاقها هذا إلى اتخاذ القرارات الصحيحة والمرغوبة، والتي يؤدي تنفيذها إلى إحداث التغييرات المطلوبة في المجتمع» (صادق، نبيل محمد، ٢٠٠٣: ٢٩٢).

ومن المتوقع حدوث الاختلاف بين أفراد أو جماعات أو منظمات في المجتمع المحلي في حال رؤيتها أن الاتفاق يعني تجاوزاً لبعض مصالحها أو حقوقها، لذا فإن طبيعة الدور الذي يجب أن يقوم به مختصو الممارسة العامة هنا يركز على النصح والتوضيح للأفراد أو للجماعات أو للمؤسسات الفوائد المترتبة على الموافقة والاتفاق والتعاون، وكذلك توضيح الأضرار المترتبة على الصراع والتنازع، مذكراً بالآية الكريمة (أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ) (سورة الأنفال، الآية: ٤٦)، وإبراز الضرر الذي قد ينتج عن الاختلاف وعدم التعاون وتوضيح الموقف الإنساني والوطني والقانوني من أولئك الذين يقفون في وجه التغيير الهادف والمنشود. وإن المختصين ملتزمون أيضاً بمساعدة جماعات المتطوعين والمتطوعات على اكتساب قدر أكبر من القوة والحركة ودعم اعتماد هذه الجماعات على ذاتها في إنجاز العمل التطوعي، مع التقليل من أهمية الاعتماد على الجماعات المضادة المعوقة للتغيير والتنمية. وفي بعض الأحيان يلجأ المختصون إلى اتباع المزوجة بين الاستراتيجيتين السابقتين، وذلك وفق ما تقتضيه الظروف والمواقف.

ب) استراتيجية التمكين:

والتمكين وفق منظور الممارسة العامة يتعلق بشكل جزئي بالقدرة على إنتاج المقدرة على مساعدة الفرد على اكتساب مهارات الإدارة الذاتية، وعلى نفس الدرجة من الأهمية

والمنتسبات إلى تلك المنظمات؛ حتى يستطيع التعامل بكفاءة وفاعلية في معالجة مشكلات المجتمع وإشباع احتياجاته الضرورية. ويرى الباحث أن أدوار مختصي الممارسة العامة تتعدد وتتنوع ما بين تلك الأدوار التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالعمل التطوعي، كدور الوسيط، والمعلم والمعالج والمرشد والمحلل والميسر والمفاوض والمحرك ومدير الحالة، وتحقيق التوافق بين المسؤوليات المهنية، والتنمية المهنية لأعضاء المؤسسة والمدير ودوره كممثل للتغيير وكمهني، هذا بالإضافة إلى دورهم في العمل بين الجماعات المكونة للمجتمع المحلي متمثلة في جماعات القوى والمصالح والجماعات الفئوية بألوانها المختلفة، والعمل بين المجتمعات المحلية والمنظمات التطوعية، وهذه كلها أدوار مهمة يمكن الاستفادة منها في توجيه دفة العمل التطوعي نحو أغراضه وأهدافه المشروعة والمنشودة. وليس شرطاً أن يؤدي المختص كل هذه الأدوار عند مساعدة المتطوعات على القيام بعمل تطوعي أو تنفيذ مشروع ما، بل عليه أن يختار وينتقي - تماشياً مع مفهوم الممارسة العامة - أكثر الأدوار مناسبة لطبيعة الموقف أو المشروع التطوعي.

ويجب على الممارس العام أن يتفهم المهارات والوظائف المرتبطة بكل دور مهني، وعلى أي مستوى من المستويات يتم التنفيذ، طبقاً لطبيعة ومتطلبات كل مستوى من هذه المستويات الثلاثة (المستوى الأصغر، المستوى الأوسط، المستوى الأشمل) (سليمان، حسين حسن وآخرون، (١) ٢٠٠٥: ١٥٥).

خامساً: الاستراتيجيات المتوقعة تطبيقها من قبل مختصي الممارسة العامة

كما أكدنا أهمية قيام مختصي الممارسة العامة بتحديد الدور أو الأدوار التي يجب عليهم أن يقوموا بها لمساعدة المتطوعين والمتطوعات على تنفيذ وإنجاز العمل أو المشروع التطوعي، فإننا نؤكد أهمية تحديد الاستراتيجيات التي يجب اتباعها، ومن أهم هذه الاستراتيجيات استراتيجية الإقناع؛ إذ تعد أنسب وأفضل الاستراتيجيات التي تتماشى مع طبيعة العمل التطوعي، ذلك العمل الذي يقوم على الاختيار والرغبة والإرادة الحرة، وكذلك استراتيجية الضغط التي يمكن استخدامها للضغط على بعض الأفراد أو الجماعات المعوقة لقيام المتطوعين أو المتطوعات بتنفيذ وتحقيق أهداف البرامج التطوعية، وكذلك المزوجة بين الاستراتيجيتين السابقتين من خلال اتباع الاستراتيجية المتوازنة التي تجمع بين الضغط حيناً والإقناع حيناً، وفق ما يقتضيه الموقف أو ظروف نسق العمل. وتوجد أيضاً استراتيجيات أخرى كالاتصال والتحفيز والتنمية والتمكين.

تؤدي إلى تسهيل تبادل الأفكار والآراء والمعلومات، ومن ثم الوصول إلى الاتفاق والبعد عن الاختلافات والصراعات.

د) استراتيجية التحفيز:

يجب أن يعمد مختصو الممارسة العامة إلى استخدام التحفيز قبل وأثناء القيام بتنفيذ المشروعات التطوعية، فقد يحاولون توجيه المواطنين (ذكور وإناث) إلى وجوب المشاركة في الأعمال التطوعية وتبصيرهم بأهمية وفوائد المشاركة التطوعية وإيجابيتها، ويمكن أن تطبق هذه الاستراتيجية في حال وجود مشكلة لا يدرکها سكان المجتمع، أو قد يدرکونها لكنهم لا يشعرون بخطورتها عليهم وعلى مجتمعهم، أو قد يظنون أن إمكانياتهم لا تساعدهم على القيام بالمواجهة الفاعلة لها، والممارس العام قد يميل إلى تطبيق هذه الاستراتيجية من خلال إيجاد وسيط اتصالي بينه وبين سكان المجتمع، وهذا الوسيط يتمثل في قيادات العمل التطوعية (حارس البوابة) الذين يمكن اعتبارهم حراس بوابة المجتمع المحلي.

هـ) الاستراتيجية التنموية:

يمكن أن يستخدم مختصو الممارسة العامة هذه الاستراتيجية في مساعدة المتطوعين والمتطوعات على تحقيق أهداف تنمية المجتمع المحلي، وذلك من خلال إتاحة الفرص المناسبة لاستخدام موارده البشرية والمادية بما يحقق أفضل استخدام ممكن لها، والحرص على تحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير الخدمات الفردية والجماعية، ومساعدة سكان المجتمع على تعرف الموارد المتاحة في المجتمع، واشتراكهم في وضع وتنفيذ الخطط والبرامج التي يمكن أن تواءم بين هذه الموارد واحتياجاتهم الفعلية ومواجهة مشاكلهم (غنيم، عبد العزيز، ٢٠٠٠: ٤١).

خاتمة

لازال العمل التطوعي في مجتمعاتنا العربية محافظاً على نمطه التقليدي البحث، المتمثل في الاهتمام بالفقراء والضعفاء والمرضى والمهمشين والأرامل والمطلقات والأيتام والمعوقين... وغيرهم من فئات تستحق المساعدة بالفعل، إلا أن تأثير العمل التطوعي في حياة الشعوب والمجتمعات وفق هذه التوجهات يظل محدوداً، ومتمثلاً في مساعدات وقتية لهذه الفئة أو تلك لا تؤدي إلى إحداث تغيير حيوي ومؤثر في حاضر هذه الفئات ومن ثم في مستقبل الشعوب. لذا فإن الباحث يرى أن العمل التطوعي العربي قد أن أوانه في أن يتجه لتبني توجهات أخرى ممثلة لما حدث في الدول الغربية المتقدمة، ومن ثم وجب على

نجد أن معنى حياة الأفراد ينبع من البيئة الخارجية والبيئة المباشرة، ومن هنا كان لزاماً على الأخصائي الاجتماعي عند التعامل مع الظروف والمشكلات التي يعاني منها العميل أن ينتبه لتأثيرات البيئة الخارجية بالإضافة للطاقات والقدرات الخاصة للعميل (سليمان: حسين حسن وآخرون، ٢٠٠٥: ٤٥). وفي هذه الاستراتيجية يرى الباحث أن مختصي الممارسة العامة يمكن أن يهتموا بتعزيز أداء المتطوعين والمتطوعات عن طريق تنمية قدراتهم وتمكينهم من اتخاذ القرارات، والاختيارات المتعلقة بها، وهي عملية تربوية تزيد من قدرات الأفراد على التعامل مع العوائق المتعلقة بالمشكلات، وتنمي دورهم القيادي وتزيد من قدراتهم على مواجهة مشكلاتهم وإنجاز مصالحهم وصولاً إلى الموارد التي يحتاجون إليها، وتتطلب أيضاً هذه الاستراتيجية التركيز على إعداد الفرد وتنمية قدراته على التعليم الذاتي المستمر، وملاحقة المعارف المتجددة واستيعابها واكتساب المهارات المتقدمة، ويحتاج الأمر إلى تشجيع روح المبادرة والخلق والتدريب على ممارسة التفكير العلمي الذي يشجع على التعبير المستقل (عرفان، محمود، ٢٠٠١: ٥٤٤-٥٤٥).

وإن علاقة مختصي الممارسة العامة بالمتطوعين والمتطوعات وسكان المجتمع هي علاقة مهنية مؤقتة نسبياً، تنتهي بانتهاء العمل التطوعي وتنفيذ المشروع المطلوب، المتمثل في تزويد المجتمع أو الفئة المستهدفة بالخدمة أو المساعدة المطلوبة، أو تحقيق الأهداف الموضوعية أو إشباع بعض الاحتياجات والتخفيف من حدة بعض المشكلات. وعندما يضع المختصون استراتيجية التمكين هدفاً لممارستهم فإنهم يعملون على تنمية قدرة المرأة على تفهم بيئتها، وصنع الاختيارات وتحمل مسؤولية اختيارها، والتأثير في المواقف الحياتية المختلفة من خلال زيادة قدرتها على العمل المشترك المنظم، وتحقيق مزيد من التوزيع المناسب للموارد والقوى بين أفراد المجتمع، وبعد ذلك يحقق المساواة والعدل الاجتماعي الذي يعتبر أعلى مستويات الممارسة المهنية (Camble & Weil 1995: 483-484).

ج) استراتيجية الاتصال:

يلجأ مختصو الممارسة العامة إلى اتباع هذه الاستراتيجية عندما يلحظون صعوبة في التواصل بين المتطوعين والمتطوعات بعضهم ببعض من ناحية، وبينهم وبين سكان المجتمع المحلي (الفئات المستهدفة) من ناحية أخرى، وعليه فإن الوضع يفرض تسهيل عملية الاتصال عبر القنوات الاتصالية الموجودة والقائمة، أو الإسراع بفتح قنوات اتصالية جديدة. حيث إن سهولة ويسر الاتصالات

السروجي، طلعت مصطفى، ٢٠٠٦، سياسة رعاية المسنين بين الرعاية الرسمية وغير الرسمية، ورقة عمل منشورة في، المؤتمر العلمي السنوي، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، مصر.

الدمنهوري، عبد الستار، ١٩٧٧، التطوع في الخدمة الاجتماعية، «دراسة لاتجاهات عينة من طلاب الخدمة الاجتماعية نحو التطوع»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة.

العامر عثمان بن صالح، ٢٠٠٦، ثقافة العمل التطوعي لدى الشباب السعودي، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية العدد السابع، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.

السلطان، فهد بن سلطان، ٢٠٠١٢، اتجاهات الشباب الجامعي الذكور نحو العمل التطوعي، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد ١١٢، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الكويت.

القاضي، مروة مصطفى، ٢٠١٢، استخدام الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لاستثمار خبرات المسنين في العمل التطوعي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، مصر.

الرشيدي، ملاك أحمد محمد، ١٩٧٤، دور الاتحاد الإقليمي كجهاز لتنظيم المجتمع في تدعيم أعضاء الجمعيات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر.

أبو النصر، مدحت محمد، ٢٠١٣، إدارة الجهود التطوعية في الجمعيات الأهلية، جمعية اختار أسرة الخيرية، القاهرة.

بدوي، أحمد زكي، ١٩٧٧، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت.

بركات، وجدي محمد، ٢٠١١، اتجاهات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في عصر المعلوماتية، ندوة الخدمة الاجتماعية تجارب وخبرات متعددة، جدة، مدينة الملك عبد العزيز الطبية.

جمعة، ياسر ٢٠٠٨، الممارسة العامة لتحقيق جودة الخدمات المقدمة للمرأة المعيلة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، مصر.

القائمين على العمل التطوعي التفكير في السير في اتجاهين متوازيين: الأول يركز على التوجهات التقليدية لهذا العمل، بينما يفكر الاتجاه الثاني في تبني رؤى أكثر تقدمية للعمل التطوعي؛ على سبيل المثال: دعم البحوث والدراسات العلمية، والإنفاق على البعثات العلمية في المجالات المهمة كمجالات الطاقة النووية والتكنولوجيا والاتصالات وغيرها من المجالات المهمة، وكذلك تبني الاختراعات، والعمل على دعم المخترعين والمبتكرين والمبدعين... إلخ، والعمل أيضا على إنشاء المؤسسات الكبرى، وهذا ما بدأ مؤخرا في مصر، مثل: مستشفى علاج الأطفال المصابين بالسرطان، ومركز مجدي يعقوب للقلب... إلخ.

إن العمل التطوعي يجب ألا يظل أسيرا للتبرعات والنفقات والهبات... إلخ، التي يقدمها أهل البر والإحسان، بل على مؤسساته أن تفكر في إنشاء مشروعات خدمية أو تجارية أو صناعية أو زراعية تدر ربحا لها يساعدها على الإنفاق على مشروعاتها التطوعية، إن هذا الفكر المتجدد يخرج العمل التطوعي من عباءة الأسر التي حصر نفسه فيها زمانا طويلا إلى التفكير المتحرر في مصدر للتمويل المستمر وغير المنقطع، ولا يفهم من ذلك إلغاء الاعتماد على التبرعات والهبات... إلخ، ولكن يجب الحفاظ عليها وتمييزها أيضا.

المراجع

القرآن الكريم: السور الآتية: (البقرة، التوبة، الأنفال، النساء، آل عمران).

الأحاديث النبوية الشريفة: موقع شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، موقع الإسلام الدعوي والإرشادي.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، ١٩٩٩، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

أحمد، أحمد كمال، ١٩٧٢، تنظيم المجتمع، الجزء الثالث، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

إسماعيل، محمد حسين، ١٩٧٢، دراسة تقييمية للجهود الذاتية في مشروعات تنمية المجتمع المحلي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر.

السكري، أحمد شفيق، ٢٠٠٠، قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

عرفان، محمود محمود، ٢٠١٠، استخدام استراتيجيات التمكين في الخدمة الاجتماعية وزيادة مشاركة المرأة الريفية في تنمية المجتمع، المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر، الخدمة الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، كلية الخدمة الاجتماعية، الفيوم، مصر.

علي، ماهر أبو المعاطي، ٢٠٠٣، الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في المجال الطبي ورعاية المعاقين، سلسلة مجالات وطرق الخدمة الاجتماعية، الكتاب العاشر، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة.

غواص، سعيد بن سليم، ٢٠٠٧، دور قيادات العمل التطوعي في تنمية المشاركة الأهلية، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

غنيم، عبد العزيز محمد، ٢٠٠٠، التخطيط لتنمية المجتمع المحلي الحضري المتخلف بين النشاط الأهلي والأداء الحكومي، العدد ٨، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، القاهرة.

فضل، منى عباس، ٢٠٠٢، «المرأة بين العمل التطوعي والالتزام الاجتماعي والأسري- التأثيرات الاجتماعية»، ندوة المرأة العاملة والعمل النقابي، الاتحاد العام لعمال البحرين ٢٤- ٢٥ سبتمبر.

محمد، حبشي محمد مصطفى، ١٩٧٨، التطوع لتنمية المجتمعات المحلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، مصر.

مهنا، كامل، ٢٠١٢، دور منظمات المجتمع المدني في المجال الصحي، مؤسسة عامل أنموذجاً اقتراحات مستقبلية لتوفير الصحة للجميع، الجامعة اللبنانية، بيروت، لبنان.

مجمع اللغة العربية، ١٩٨٠، المعجم الوسيط، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة.

موسى شتيوي وآخرون، ٢٠٠٠، التطوع والمتطوعون في العالم العربي، دراسات حالة الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، دار نوبار، القاهرة.

ناجي، أحمد عبد الفتاح، ١٩٨٥، دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع المحلي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، مصر.

جيلاني، عبد المنعم سلطان، ٢٠٠٧، الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتدعيم المشاركة في أندية المرأة بمراكز الشباب رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، مصر.

حسانين، سيد أبو بكر، ١٩٨٥، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، ط٤، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

حسن سمير إبراهيم، ٢٠١٢، تمهيد في علم الاجتماع، الطبعة الأولى، دار المسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

خاطر، أحمد مصطفى، ١٩٨٤، طريقة تنظيم المجتمع، مدخل لتنمية المجتمع المحلي. استراتيجيات وأدوار المنظم الاجتماعي، المكتب الاجتماعي الحديث، الإسكندرية.

خليفة، محروس محمود، ١٩٩٢، ممارسة الخدمة الاجتماعية دراسات في التغيير المخطط، الكتاب الثاني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

نداروي، محمد عبد الصادق، ٢٠٠٤، الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية وتحسين أداء المتطوعين بالجمعيات الأهلية، رسالة غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، مصر.

سليمان، حسين حسن، وآخرون، ٢٠٠٥، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الفرد والأسرة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

سليمان، حسين حسن، وآخرون، ٢٠٠٥، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الجماعة والمؤسسة والمجتمع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

صادق، نبيل محمد، ٢٠٠٣، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية «مدخل إسلامي»، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة.

صالح، عماد فاروق والمعولي، ويحيى بن بدر، ٢٠١١، «تفعيل دور المرأة في العمل التطوعي»، العدد الثاني، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

عرفان، محمود محمود، ٢٠١٠، «مؤشرات تخطيطية لتنمية مشاركة المرأة العمالية في تنمية المجتمع المحلي»، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة.

the Current Population Survey, Panel Study of Income Dynamics, and the AIM Giving and Volunteering Survey, International Society for Third-Sector Research and The Johns Hopkins University.

Louise C. Johnson & Stephen J. Yanca, 2007, social Work Practice "A GENERALIST Approach", Nine Edition, Boston Allyn and Bacon, USA.

McDonald, Catherine, 2003, Forward via the past? Evidence based practice as strategy in social work, Volume 3. no 3, the drawing board: an Australian review of public affairs, University of Sydney, Australian.

Melissa R. Lavit, 2009, "What is Advanced in Generalist Practice?" A Conceptual Discussion, Journal of Teaching in Social Work, Volume 29, Issue 4.

Mesch, D. J., Roney, P. M., Steinberg, K. S., & Denton, B., 2006, The Effects of Race, Gender, and Marital Status on Giving and Volunteering in Indiana. Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly.

Merriam Webster 2013. Webster Dictionary online, <http://www.merriam-webster.com/b/> : 7/3/2013, 9:30 pm (GMT).

Mokhtar, Abdel Aziz, 1981, Towards a Model of community Development Policy in Egypt, Journal for social work Education in Africa, Volume 5, Ethiopia.

Vecchiolla, Francine J., et al, 2001, : Advanced Generalist Practice: A Framework for Social Work Practice in the Twenty-First Century, Journal of Teaching in Social Work, Vol. 21(3/4) 2001, 1, The Haworth Press.

Barker, Robert, 1987 The Social Work Dictionary, National Association of Social Workers, Silver Spring, Maryland, N.Y.

Council on Social Work Education (CSWE) 2006, Statistics on Social Work Education in the United States: A summary, Alexandria, Egypt.

Council on Social Work Education (CSWE) 2004, Statistics on Social Work Education in the United States: A summary, Alexandria, Egypt.

Camble Dorothy N., Weil Marie O., 1995, Citizen Participation, (National Association of Social Workers, Washington, DC.

Gergen, K. J., 2009, Relational being: Beyond self and community, Oxford University Press, New York.

Jack L. Stokes, Southeast Missouri State University, 2013, <http://cstl-hhs.semo.edu/stokes/SW308/index.htm>: 7/3/2013, 8:20 pm (GMT).

James J. Kelly et al, 2010, Social Workers Inspire Community Action, Annual Report 2009–2010, National Association of Social Workers, Washington, DC.

Jeane W. Anastas et al, 2013. N A S W Standard for social case work management, National Association of Social Workers, Washington, DC.

Karen K. Krist -ashman & Grafton H. Hull, Jr, 1994, Understanding Generalist Practice, Nelson –Hall, Chicago, USA.

Lili Wang, Carlton F. Yoshioka, Robert F. Ashcraft, 2012, What Affects Hispanic Volunteering in the United States: Comparing

West Chester University(2013) www.wcupa.edu/academics/schsba/u-sw.html :7/3/2013, 6:30 pm(GMT).

www.amanjordan.org/aman_studies:
16/3/2013 , 10:20 pm(GMT).

<http://www.shabakaegypt.org/21/4/1013> ;
8:00 pm (GMT).

<http://hadith.al-islam.com>: 25/4/2013, 6:30pm)
GMT).